رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام السعودي

Jurisdiction Control When Executing Foreign Judgments in the Saudi System

د. عثمان محمد أحمد الأمين حماد

أستاذ مساعد جامعة حائل كلية الشريعة والقانون، (السعودية)

o.elameen@uoh.edu.sa

DOI: https://doi.org/10.70411/MJLS.3.2.2025214

تاريخ الاستلام: 01-03-2025 تاريخ المراجعة: 04-03-2025 تاريخ القبول: 23-03-2025

الملخص:

يتناول هذا البحث رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي، وذلك من خلال دراسة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية. يركز البحث على مفهوم تنفيذ الأحكام الأجنبية، الأساس القانوني لذلك، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه المحاكم السعودية في تطبيق هذه الأحكام.كما يتم تناول رقابة الاختصاص القضائي التي تمارسها المحاكم السعودية لضمان توافق الأحكام الأجنبية مع النظام العام السعودي والشريعة الإسلامية. بعد ذلك، يعرض البحث بعض المقترحات لتطوير الرقابة القضائية، من خلال تعزيز التعاون القضائي الدولي، تطوير التشريعات الوطنية، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في تسريع الإجراءات.

كما يُقارن البحث بين القانون السعودي وبعض الأنظمة القانونية الأخرى مثل النظام الفرنسي والمصري والأمريكي، مع تسليط الضوء على التحديات العملية التي قد تؤثر على تطبيق الأحكام الأجنبية. وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج من أهمها أهمية رقابة الاختصاص القضائي.

فتعتبر رقابة الاختصاص القضائي في السعودية أساسًا لضمان عدم تعارض الأحكام الأجنبية مع النظام العام السعودي والشريعة الإسلامية، وكذلك فإن هنالك تحديات في التنفيذ إذ يواجه النظام القضائي السعودي تحديات قانونية وتقنية في تطبيق الأحكام الأجنبية، خاصة في ظل الاختلافات الثقافية والقانونية بين الأنظمة.

كما توصل البحث إلى عدد من التوصيات من أهمها تعزيز التعاون القضائي الدولي، فمن المهم أن تواصل السعودية تعزيز التعاون مع الدول الأخرى من خلال توقيع اتفاقيات تنفيذ الأحكام بشكل يسمح بتسهيل تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة، خاصة مع دول ذات علاقات تجارية قوية، وكذلك تطوير التشريعات الوطنية إذ يجب تحديث التشريعات الوطنية لضمان مرونة أكبر في تنفيذ الأحكام الأجنبية، مع الحفاظ على الالتزام بالشريعة الإسلامية والنظام العام السعودي.

الكلمات المفتاحية: رقابة الاختصاص القضائي، تنفيذ الأحكام الأجنبية، النظام العام السعودي، الشريعة الإسلامية، التعاون القضائي الدولي، التشريعات الوطنية، التكنولوجيا القانونية.

Abstract:

This research addresses the oversight of jurisdiction when enforcing foreign judgments under Saudi law by examining the legal and regulatory framework governing the enforcement of foreign judgments in the Kingdom. The research focuses on the concept of the enforcement of foreign judgments, its legal basis, and the challenges facing Saudi courts in enforcing these judgments. It also examines the oversight exercised by Saudi courts to ensure that foreign judgments are consistent with Saudi public order and Islamic law. Subsequently, the research presents proposals for developing judicial oversight by enhancing international judicial cooperation, developing national legislation, and utilizing modern technology to expedite procedures. The research also compares Saudi law with other legal systems, such as the French, Egyptian, and American systems, highlighting the practical challenges that may affect the enforcement of foreign judgments. The research reached a number of conclusions, the most important of which is the importance of judicial oversight. Judicial oversight in Saudi Arabia is considered a basis for ensuring that foreign judgments do not conflict with Saudi public order and Islamic law. There are also challenges in implementation, as the Saudi judicial system faces legal and technical challenges in implementing foreign judgments, especially in light of the cultural and legal differences between the systems. The research also reached a number of recommendations, the most important of which is strengthening international judicial cooperation. It is important for Saudi Arabia to continue strengthening cooperation with other countries by signing judgment enforcement agreements in a way that facilitates the implementation of foreign judgments in the Kingdom, especially with countries with strong trade relations. It is also important to develop national legislation, as national legislation must be updated to ensure greater flexibility in implementing foreign judgments, while maintaining adherence to Islamic law and Saudi public order.

Keywords: judicial jurisdiction review, foreign judgment enforcement, Saudi public order, Sharia law, international judicial cooperation, national legislation, legal technology

المقدمة

يُعد تنفيذ الأحكام الأجنبية من القضايا القانونية ذات الأهمية البالغة في العصر الحديث، نظرًا لتزايد العلاقات الدولية والتجارية بين الدول، الأمر الذي يستوجب وجود آليات قانونية تضمن تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الأجنبية في الدول الأخرى. وفي هذا السياق، يلعب القضاء السعودي دورًا أساسيًا في ضبط تنفيذ هذه الأحكام وفقًا لمبادئ العدالة وأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة الوطنية.

ومن بين أهم المسائل التي تثار عند تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية مسألة رقابة الاختصاص القضائي، حيث يتعين على المحاكم السعودية التحقق من أن المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم كانت مختصة بنظر النزاع وفقًا للمعايير القانونية المعتمدة، وألا يكون الاختصاص القضائي قد انتُهك بطريقة تخالف النظام العام السعودي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. بيان الأساس القانوني لتنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية.
2. توضيح مفهوم رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية.
3. تحليل موقف القضاء السعودي من هذه الرقابة ومدى تأثيرها على تنفيذ الأحكام.
4. دراسة مدى توافق هذه الرقابة مع الاتفاقيات الدولية.
5. تقديم مقترحات لتطوير آليات تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية.

أهمية الموضوع:

يكتسب موضوع رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي أهمية كبيرة في ظل العولمة والانفتاح القانوني بين الدول، حيث أصبحت الحاجة ملحّة إلى تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية داخل المملكة العربية السعودية وفق ضوابط قانونية واضحة تضمن العدالة، وتحافظ على سيادة الدولة ومبادئ نظامها العام المستمدة من الشريعة الإسلامية. وتبرز أهمية هذا الموضوع للأسباب الآتية :

1. حماية السيادة الوطنية: إذ يجب التأكد من أن تنفيذ الأحكام الأجنبية لا يمس بسيادة النظام القضائي السعودي أو يخالف القواعد الأساسية للنظام العام في المملكة.
2. تحقيق العدالة: من خلال التأكد من أن المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم كانت مختصة قانونيًا، وأن الحكم لا يتضمن أي إخلال بالضمانات القضائية المعتمدة.

3. تعزيز الثقة في القضاء السعودي: من خلال وضع معايير واضحة لرقابة الاختصاص القضائي، مما يعزز المصداقية في التعاملات الدولية.
4. التوافق مع الاتفاقيات الدولية: في ظل انضمام المملكة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتنفيذ الأحكام، أصبح من الضروري دراسة مدى توافق القوانين السعودية مع هذه الاتفاقيات.
5. تسهيل العلاقات التجارية والاستثمارية: إذ يساهم تنفيذ الأحكام الأجنبية بشكل سليم في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويضمن تنفيذ الالتزامات التعاقدية الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب، منها:

1. ندرة الدراسات التي تتناول رقابة الاختصاص القضائي تحديدًا عند تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، رغم أهميته العملية والقانونية.
2. التزايد المستمر في القضايا المتعلقة بتنفيذ الأحكام الأجنبية، خاصة في ظل توسع العلاقات الاقتصادية بين المملكة ودول العالم.
3. الحاجة إلى تحليل موقف القضاء السعودي من هذه المسألة، ومدى توافقه مع الأنظمة القانونية الدولية.
4. رغبة الباحث في تقديم مقترحات لتطوير التشريعات الوطنية، بما يساهم في تحقيق العدالة وتعزيز التعاون القضائي الدولي.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج المقارن؛ لمقارنة موقف القانون السعودي بالقوانين الأخرى، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي؛ لتحليل الأحكام القضائية السعودية المتعلقة بتنفيذ الأحكام الأجنبية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول الإجابة على التساؤلالآتي :

إلى أي مدى تؤثر رقابة الاختصاص القضائي على تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية وفقًا لنظام المرافعات الشرعية والاتفاقيات الدولية؟

ويتفرع عن ذلك الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مفهوم تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي، وما الشروط اللازمة لاعتمادها وتنفيذها؟

2. ما الأساس القانوني الذي تستند إليه المحاكم السعودية عند فحص اختصاص المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم؟
3. ما مدى تأثير الاتفاقيات الدولية والإقليمية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية؟
4. ما التحديات القانونية والعملية التي تواجه القضاء السعودي في تطبيق الرقابة القضائية على الأحكام الأجنبية؟
5. كيف يمكن تطوير التشريعات السعودية لتعزيز فعالية تنفيذ الأحكام الأجنبية دون المساس بالسيادة القانونية للدولة؟

الدراسات السابقة:

تمت دراسة عدد من الأبحاث والمراجع ذات الصلة، ومن أهمها:

1. دراسات حول تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي: تناولت بعض الأبحاث الأحكام العامة لتنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، والشروط التي يجب توافرها وفق نظام المرافعات الشرعية.
2. ناقشت مدى تأثير النظام العام السعودي على رفض تنفيذ بعض الأحكام الأجنبية.
3. دراسات حول رقابة الاختصاص القضائي: تناولت بعض الدراسات مفهوم الاختصاص القضائي في الأنظمة القانونية المختلفة، وأثره على تنفيذ الأحكام الأجنبية.
4. ناقشت الرقابة التي تمارسها المحاكم الوطنية عند مراجعة اختصاص المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم.
5. دراسات مقارنة بين القانون السعودي والقوانين الأخرى: تناولت بعض الدراسات المقارنة بين موقف السعودية من تنفيذ الأحكام الأجنبية ومواقف بعض الدول الأخرى، مثل القوانين الفرنسية والمصرية والأمريكية.

ناقشت تأثير الاتفاقيات الدولية على تنفيذ الأحكام الأجنبية، ومدى التزام الدول المختلفة بهذه الاتفاقيات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

هذه الدراسات السابقة لم تتناول بشكل كافٍ دور رقابة الاختصاص القضائي تحديدًا في تنفيذ الأحكام الأجنبية داخل السعودية، كما لم تقدم حلولًا واضحة للمشكلات العملية التي تواجه المحاكم السعودية في هذا المجال. ولهذا، يهدف هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة متعمقة لمفهوم

رقابة الاختصاص القضائي، وتقديم مقترحات عملية وقانونية لتطوير هذا الجانب في التشريعات السعودية.

خطة البحث:

عمد الباحث إلى تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث والمباحث إلى مطالب وخاتمة وفهارس:

المبحث الأول: مفهوم تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي.

المطلب الأول: تعريف الأحكام الأجنبية وشروط تنفيذها.

المطلب الثاني: الأساس القانوني لتنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية.

المطلب الثالث: دور الجهات المختصة في تنفيذ الأحكام الأجنبية.

المبحث الثاني: الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية في القانون السعودي.

المطلب الأول: مفهوم الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية.

المطلب الثاني: ضوابط الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية في السعودية.

المطلب الثالث: أثر الاعتراف بالأحكام الأجنبية على تنفيذها في السعودية.

المبحث الثالث: رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة على الاختصاص القضائي.

المطلب الثاني: ضوابط رقابة الاختصاص القضائي وفق القانون السعودي.

المطلب الثالث: التحديات العملية في رقابة الاختصاص القضائي.

المبحث الرابع: مدى توافق رقابة الاختصاص القضائي مع الاتفاقيات الدولية.

المطلب الأول: موقف القانون السعودي من الاتفاقيات الدولية.

المطلب الثاني: مقارنة بين القانون السعودي وبعض الأنظمة القانونية الأخرى.

المطلب الثالث: مقترحات لتطوير رقابة الاختصاص القضائي في السعودية.

الخاتمة، وتشمل:

1- أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

2- التوصيات والمقترحات.

3- المصادر والمراجع.

المبحث الأول

مفهوم تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي

يتناول هذا المبحث ماهية الأحكام الأجنبية، وشروط تنفيذها في السعودية وفقًا للنظام القضائي الوطني، حيث تتطلب عملية التنفيذ توافر مجموعة من الشروط والإجراءات القانونية التي يتم من خلالها تقييم مدى صحة واختصاص الحكم الأجنبي، وضمان عدم تعارضه مع النظام العام في المملكة.

المطلب الأول

تعريف الأحكام الأجنبية وشروط تنفيذها

أولًا: تعريف الأحكام الأجنبية

يُقصد بالأحكام الأجنبية تلك الأحكام الصادرة عن محاكم دول أخرى، والتي يُراد تنفيذها في دولة غير الدولة التي أصدرتها. ويشمل ذلك الأحكام المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية، طالما أن موضوعها لا يتعارض مع النظام العام في الدولة المطلوب تنفيذ الحكم فيها.

وقد عرَّف بعض الفقهاء الحكم الأجنبي بأنه: "قرار قضائي صادر عن محكمة ذات ولاية قانونية في دولة ما، يُراد الاعتراف به وتنفيذه في دولة أخرى، وفقًا للقواعد والإجراءات المحددة في النظام القانوني للدولة المطلوب تنفيذ الحكم فيها"[1].

وفي النظام السعودي، يخضع تنفيذ الأحكام الأجنبية لأحكام نظام المرافعات الشرعية، وتحديدًا المواد التي تنظم تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الأجنبية، كما تتأثر هذه القواعد بالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها.

ثانيًا: الفرق بين الأحكام الأجنبية والأحكام الوطنية

1- من حيث مصدر الحكم:

- الأحكام الوطنية: هي الأحكام التي تصدرها المحاكم داخل المملكة العربية السعودية، بناءً على القوانين والأنظمة الوطنية، وتنفذ مباشرة داخل البلاد دون الحاجة إلى إجراءات خاصة.

- الأحكام الأجنبية: هي الأحكام التي تصدر عن محاكم خارج المملكة، وتتطلب إجراءات قانونية خاصة للاعتراف بها وتنفيذها داخل المملكة.

[1]. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998م، ص1500.

2- من حيث قابلية التنفيذ:

- الأحكام الوطنية تنفذ تلقائيًا من قبل الجهات التنفيذية المختصة في المملكة.

- الأحكام الأجنبية تحتاج إلى مراجعة من القضاء السعودي، للتحقق من استيفائها للشروط القانونية، وضمان عدم تعارضها مع النظام العام والشريعة الإسلامية.

3- من حيث نطاق الولاية القضائية:

- الأحكام الوطنية تصدر عن محاكم ذات ولاية قضائية محددة داخل المملكة.

- الأحكام الأجنبية تصدر عن محاكم أجنبية قد تكون لها ولاية قضائية وفقًا لقانون الدولة التي أصدرت الحكم، ولكن قد لا تكون مختصة وفقًا للقانون السعودي.

4- من حيث خضوعها للرقابة القضائية:

- الأحكام الوطنية تخضع لرقابة المحاكم السعودية بموجب أنظمة الاستئناف والنقض.

- الأحكام الأجنبية يتم فحصها من قبل المحاكم السعودية للتأكد من اختصاص المحكمة الأجنبية، ومدى توافق الحكم مع النظام العام السعودي[1].

ثالثًا: الشروط العامة لتنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية

وفقًا لنظام المرافعات الشرعية السعودي، هنالك مجموعة من الشروط التي يجب توافرها لتنفيذ الأحكام الأجنبية داخل المملكة، وتشمل:

1- وجود معاملة بالمثل بين الدولتين: يَشتَرِط القانون السعودي أن تعترف الدولة التي صدر منها الحكم الأجنبي بالأحكام الصادرة عن المحاكم السعودية وتنفذها لديها، وذلك وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل.

ينظم هذا الشرط العديد من الاتفاقيات القضائية الثنائية والدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها.

2- اختصاص المحكمة الأجنبية: يجب أن تكون المحكمة التي أصدرت الحكم مختصة بنظر النزاع وفقًا للقوانين الدولية، وألا يكون هنالك اختصاص حصري لمحاكم المملكة في الموضوع ذاته.

تتحقق المحاكم السعودية من هذه المسألة وفقًا للمعايير القضائية المعتمدة.

3- عدم تعارض الحكم مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام السعودي: يجب ألا يتضمن الحكم الأجنبي ما يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية أو القوانين الوطنية الأساسية.

هذا الشرط يُعد من أهم الشروط التي تؤخذ بعين الاعتبار عند مراجعة الأحكام الأجنبية في السعودية.

---

[1] محمد عفيفي، التنفيذ الجبري للأحكام الأجنبية في القانون السعودي، ص78-85.

4- وجوب صيرورة الحكم الأجنبي نهائيًا وملزمًا: يشترط أن يكون الحكم الأجنبي نهائيًا غير قابل للطعن في الدولة التي صدر فيها، حتى يكون قابلًا للتنفيذ في المملكة.

كما يجب أن يكون صادرًا عن محكمة قضائية وليس مجرد قرار تحكيمي، إلا إذا كان قرار التحكيم قد اعتمد وفقًا لأنظمة التحكيم الدولية.

5- عدم صدور حكم من المحاكم السعودية في القضية ذاتها: لا يجوز تنفيذ الحكم الأجنبي إذا كان هنالك حكم سعودي سابق صادر في القضية ذاتها بين الأطراف نفسها.

وهذا يهدف إلى منع التعارض بين الأحكام القضائية وتعزيز استقرار النظام القانوني.

6- اتباع الإجراءات القانونية لتنفيذ الحكم: يتعين على الطرف الذي يطلب تنفيذ الحكم الأجنبي تقديم طلب إلى المحكمة المختصة، مرفقًا بالمستندات اللازمة، مثل نسخة رسمية من الحكم الأجنبي وترجمة معتمدة له، وشهادة تفيد بأنه أصبح نهائيًا وقابلًا للتنفيذ[1].

يُعد تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية عملية قانونية دقيقة تخضع لرقابة صارمة، لضمان عدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية والنظام العام الوطني. ويشكل التحقق من صحة الحكم واختصاص المحكمة الأجنبية إحدى الضمانات الأساسية للحفاظ على العدالة داخل المملكة. وتتمثل التحديات الرئيسية في ضرورة تحقيق التوازن بين احترام الأحكام القضائية الصادرة من الخارج وبين الحفاظ على السيادة القانونية للمملكة.

وسيتناول البحث في المباحث القادمة الرقابة القضائية على الاختصاص عند تنفيذ الأحكام الأجنبية، ومدى توافق هذه الرقابة مع القواعد القانونية والاتفاقيات الدولية.

المطلب الثاني

الأساس القانوني لتنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية

يستند تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد شروط وإجراءات التنفيذ، وذلك لضمان تحقيق العدالة وحماية السيادة القضائية للدولة. وعلى الرغم من أن النظام السعودي يستمد أحكامه الأساسية من الشريعة الإسلامية، إلا أنه يأخذ في الاعتبار المعايير الدولية المتعارف عليها في تنفيذ الأحكام الأجنبية، خاصة في ظل تطور العلاقات القانونية والتجارية بين المملكة والدول الأخرى.

[1]. عبد الله القحطاني، آليات تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي، 2021م، ص112-120.

ويتناول هذا المطلب الأساس القانوني لتنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، من خلال استعراض التنظيم القانوني في نظام المرافعات الشرعية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي وقّعتها المملكة لتنظيم تنفيذ الأحكام، وأخيرًا دور القضاء السعودي في تطبيق هذه القواعد وفقًا لمبدأ الرقابة القضائية وضمان عدم تعارض الأحكام الأجنبية مع الشريعة الإسلامية والنظام العام السعودي.

أولً: التنظيم القانوني في نظام المرافعات الشرعية السعودي

يُعد نظام المرافعات الشرعية السعودي الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم تنفيذ الأحكام الأجنبية داخل المملكة، حيث يحدد هذا النظام الشروط والمتطلبات التي يجب توفرها قبل قبول تنفيذ أي حكم أجنبي. وقد نصت المادة (11) من نظام المرافعات الشرعية على أن تنفيذ الأحكام الأجنبية يخضع لضوابط محددة، من بينها:

1. تحقق مبدأ المعاملة بالمثل بين السعودية والدولة التي صدر منها الحكم.
2. عدم تعارض الحكم مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام في المملكة.
3. تأكد المحكمة المختصة من صحة اختصاص المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم.
4. أن يكون الحكم الأجنبي نهائيًا وقابلًا للتنفيذ وفقًا لقانون الدولة التي صدر منها.

كما تؤكد المادة (6) من نظام التنفيذ السعودي على أن تنفيذ الأحكام الأجنبية يتم وفقًا للإجراءات التي يحددها النظام، ويُشترط أن يكون الحكم صادرًا عن جهة قضائية مختصة، وأن يكون قد صدر بناءً على إجراءات عادلة تضمن حق الدفاع للطرف المحكوم عليه[1].

ثانيًا: الاتفاقيات الدولية والإقليمية المنظمة لتنفيذ الأحكام

تحرص المملكة العربية السعودية على تعزيز التعاون القضائي مع الدول الأخرى من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتنظيم تنفيذ الأحكام الأجنبية. ومن أهم هذه الاتفاقيات:

1- اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي (1983م): تُعد من أهم الاتفاقيات الإقليمية التي وقّعت عليها المملكة، حيث تنظم تنفيذ الأحكام القضائية بين الدول العربية. وتنص الاتفاقية على التزام الدول الأطراف بتنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم الدول الأخرى، بشرط ألا تخالف النظام العام لكل دولة. وتؤكد الاتفاقية على ضرورة عدم تعارض الحكم الأجنبي مع القوانين الداخلية للدولة المطلوب تنفيذ الحكم فيها[2].

---

[1]. نظام المرافعات الشرعية السعودي، المادة (11)؛ نظام التنفيذ السعودي، المادة 6.

[2]. اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، المادة (25)، جامعة الدول العربية، 1983م، ص120.

2- اتفاقيات التعاون القضائي الثنائية: وقعت المملكة عدة اتفاقيات ثنائية مع دول أخرى لتنظيم تنفيذ الأحكام، مثل الاتفاقيات مع فرنسا، وبريطانيا، وتركيا، والإمارات، ومصر. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تسهيل الاعتراف المتبادل بالأحكام القضائية، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الوطنية لكل دولة[1].

3- اتفاقيات دولية أخرى: على الرغم من أن المملكة ليست طرفًا في اتفاقية نيويورك بشأن تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية (1958م)، إلا أنها تتبع مبادئ مشابهة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات التحكيم الدولي وفقًا لنظام التحكيم السعودي.

كما أن النظام السعودي يتوافق مع بعض المعايير الدولية التي تضعها المنظمات القضائية الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية[2].

ثالثًا:دور القضاء السعودي في إعمال القواعد القانونية المتعلقة بالتنفيذ

يلعب القضاء السعودي دورًا محوريًا في عملية تنفيذ الأحكام الأجنبية، حيث يخضع تنفيذ هذه الأحكام إلى رقابة صارمة من قبل المحاكم السعودية، التي تتأكد من توفر جميع الشروط القانونية قبل إصدار قرار بتنفيذ الحكم الأجنبي. ويمكن تلخيص دور القضاء السعودي فيما يلي:

1- التحقق من توافر شروط التنفيذ: تقوم المحاكم السعودية بمراجعة الأحكام الأجنبية للتأكد من استيفائها للشروط القانونية، مثل الاختصاص القضائي وصحة إجراءات التقاضي، وعدم تعارضها مع النظام العام[3]. ويمكن للمحكمة رفض تنفيذ الحكم الأجنبي إذا رأت أنه صدر عن محكمة غير مختصة، أو إذا لم تتوفر فيه ضمانات المحاكمة العادلة.

2- ضمان عدم تعارض الحكم مع الشريعة الإسلامية: يلتزم القضاء السعودي بالتأكد من عدم احتواء الحكم الأجنبي على ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. وعلى سبيل المثال، لا يتم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالفوائد الربوية أو الأحكام المخالفة لقواعد الأحوال الشخصية الإسلامية[4].

3- تنفيذ قرارات التحكيم الدولية: نظرًا لأهمية التحكيم في العقود التجارية الدولية، فقد خصص النظام السعودي إجراءات محددة لتنفيذ أحكام التحكيم الدولية، شريطة أن يكون التحكيم قد تم وفقًا للقواعد

---

[1]. وزارة العدل السعودية، الاتفاقيات الثنائية للتعاون القضائي، 2023م، ص89.

[2]. لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)، ص210.

[3]. عبد الله القحطاني، آليات تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي، ص138.

[4]. فهد السعدي، التحكيم الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، 2015م، ص98.

القانونية المقبولة. وتتولى محاكم التنفيذ مهمة الإشراف على تنفيذ قرارات التحكيم بعد التأكد من عدم تعارضها مع النظام العام[1].

4- إجراءات الاعتراض على تنفيذ الأحكام الأجنبية: يحق للطرف المحكوم عليه تقديم اعتراض أمام المحكمة المختصة إذا رأى أن الحكم الأجنبي لا يستوفي الشروط القانونية أو أن المحكمة الأجنبية لم تكن مختصة بنظر القضية.

في هذه الحالة، تقوم المحكمة السعودية بإعادة النظر في القضية وتصدر قرارًا بشأن قبول أو رفض تنفيذ الحكم الأجنبي[2].

ويُعد الأساس القانوني لتنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية مزيجًا من القوانين الداخلية، المستمدة من نظام المرافعات الشرعية، والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تنظم التعاون القضائي بين الدول. ويؤدي القضاء السعودي دورًا رئيسيًا في ضمان تحقيق العدالة أثناء تنفيذ هذه الأحكام، من خلال التحقق من الاختصاص، والامتثال للنظام العام، واحترام مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي ظل التطورات القانونية العالمية، يتطلب تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة مزيدًا من المرونة في بعض الإجراءات القانونية، بما يتماشى مع التوسع في الاستثمارات والعلاقات التجارية الدولية، مع المحافظة على السيادة القانونية للمملكة وضمان عدم المساس بأسس الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث

دور الجهات المختصة في تنفيذ الأحكام الأجنبية

يُعد تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية عملية قانونية تتطلب تعاونًا بين عدة جهات مختصة لضمان الامتثال للقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية، مع الحفاظ على السيادة الوطنية ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتُعد المحاكم العامة، ووزارة العدل، والجهات التنفيذية الجهات الأساسية المسؤولة عن مراجعة وتنفيذ الأحكام الأجنبية وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها.

ويتناول هذا المطلب دور كل من المحاكم العامة في إصدار قرارات التنفيذ، ووزارة العدل والجهات التنفيذية في متابعة التنفيذ، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين السلطة القضائية والجهات التنفيذية لضمان تحقيق العدالة وسيادة القانون في تنفيذ الأحكام الأجنبية داخل المملكة.

---

[1]. نظام التحكيم السعودي، المادة (50).

[2]. عبد الله القحطاني، آليات تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي، ص75.

الفرع الأول

دور المحاكم العامة في تنفيذ الأحكام الأجنبية

تمثل المحاكم العامة الجهة القضائية المختصة في المملكة بالنظر في طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية. ووفقًا لنظام المرافعات الشرعية السعودي، فإن تنفيذ الأحكام الأجنبية يخضع لرقابة قضائية دقيقة لضمان استيفائها للشروط القانونية اللازمة.

1- اختصاص المحاكم العامة في تنفيذ الأحكام الأجنبية: وفقًا للمادة (11) من نظام المرافعات الشرعية السعودي، تختص المحاكم العامة بالنظر في طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية، ولها سلطة التأكد من استيفاء الحكم للشروط المطلوبة قبل الأمر بتنفيذه. وتتأكد المحكمة من عدة أمور، من بينها:

أ- مدى اختصاص المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم.

ب- عدم تعارض الحكم مع النظام العام السعودي أو أحكام الشريعة الإسلامية.

ج- تحقيق مبدأ المعاملة بالمثل بين المملكة والدولة التي صدر فيها الحكم.

2- إجراءات نظر طلب التنفيذ أمام المحكمة العامة: يقدم صاحب المصلحة طلبًا إلى المحكمة العامة المختصة، مرفقًا بـ:

أ- نسخة رسمية من الحكم الأجنبي.

ب- ترجمة معتمدة للحكم باللغة العربية.

ج- شهادة تفيد بأن الحكم أصبح نهائيًا وقابلًا للتنفيذ في الدولة التي صدر منها.

وتقوم المحكمة بفحص المستندات والتأكد من استيفاء الشروط القانونية قبل إصدار قرارها بالموافقة على التنفيذ أو رفضه[1].

الفرع الثاني

دور وزارة العدل والجهات التنفيذية في تنفيذ الأحكام الأجنبية

تلعب وزارة العدل السعودية والجهات التنفيذية دورًا رئيسيًا في متابعة تنفيذ الأحكام الأجنبية التي تم التصديق عليها من قبل المحاكم العامة، حيث تتولى هذه الجهات الإشراف على عملية التنفيذ وفقًا للإجراءات القانونية.

[1]. نظام المرافعات الشرعية السعودي، المادة (11).

1- دور وزارة العدل في تنفيذ الأحكام الأجنبية: تعمل وزارة العدل على وضع الأنظمة واللوائح التي تنظم تنفيذ الأحكام الأجنبية داخل المملكة. وتشرف الوزارة على تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الأجنبية، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها المملكة. وتساهم الوزارة في التنسيق مع الجهات القضائية الدولية لضمان التعاون القضائي المشترك وتنفيذ الاتفاقيات الثنائية والدولية المتعلقة بتنفيذ الأحكام.

2- دور محاكم التنفيذ في تنفيذ الأحكام الأجنبية: بعد صدور قرار المحكمة العامة بالموافقة على تنفيذ الحكم الأجنبي، يتم إحالة الحكم إلى محكمة التنفيذ المختصة لتنفيذ القرار. وتتولى محاكم التنفيذ الإجراءاتالآتية :

أ- تبليغ الأطراف المعنية بقرار التنفيذ.

ب- اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الحكم وفقًا للقانون.

ج- الاستعانة بالجهات الأمنية أو التنفيذية إذا تطلب الأمر.

3- دور الجهات التنفيذية في تنفيذ الأحكام الأجنبية: تشمل الجهات التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية كلًّا من:

أ- وزارة الداخلية: في حال كان تنفيذ الحكم يتطلب تدابير أمنية مثل توقيف شخص أو تسليم مستندات رسمية.

ب- النيابة العامة: في الأحكام الجنائية التي تتعلق بتسليم المطلوبين أو تنفيذ العقوبات الجنائية الأجنبية وفقًا للاتفاقيات الدولية.

ج- الجهات المصرفية والمالية: إذا كان الحكم يتعلق بمسائل مالية مثل تنفيذ قرارات التحكيم التجاري أو الأحكام المتعلقة بالمعاملات البنكية[1].

الفرع الثالثً

العلاقة بين السلطة القضائية والجهات التنفيذية في تنفيذ الأحكام الأجنبية

تتسم العلاقة بين السلطة القضائية والجهات التنفيذية في المملكة العربية السعودية بالتكامل لضمان تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقًا للقانون، مع مراعاة تحقيق العدالة وعدم الإضرار بسيادة النظام القانوني للدولة.

1- دور القضاء في الرقابة على التنفيذ: يخضع تنفيذ الأحكام الأجنبية لرقابة القضاء السعودي، حيث تملك المحاكم سلطة إيقاف تنفيذ أي حكم أجنبي إذا تبين أنه يخالف النظام العام أو الشريعة

[1] نظام التنفيذ السعودي، المادتين (6-7).

الإسلامية. ويمكن للطرف المحكوم عليه الطعن أمام المحكمة إذا رأى أن تنفيذ الحكم الأجنبي قد يسبب ضررًا له أو يتعارض مع القوانين السعودية.

2- دور الجهات التنفيذية في تنفيذ الأحكام بعد موافقة القضاء: بعد إصدار المحكمة العامة قرار التنفيذ، تتولى الجهات التنفيذية تطبيق الحكم على أرض الواقع. ويجب على الجهات التنفيذية الالتزام بتعليمات القضاء وعدم تجاوز نطاق الحكم القضائي أثناء التنفيذ.

3- التحديات التي تواجه تنفيذ الأحكام الأجنبية: من أبرز التحديات التي تواجه العلاقة بين القضاء والجهات التنفيذية في تنفيذ الأحكام الأجنبية:

أ- البيروقراطية الإدارية، حيث قد تتأخر بعض الجهات التنفيذية في تنفيذ الأحكام بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة.

ب- اختلاف القوانين بين الدول، مما قد يؤدي إلى تعارض بين الحكم الأجنبي والقوانين المحلية.

ج- مدى التزام الدول الأجنبية بمبدأ المعاملة بالمثل، حيث قد ترفض بعض الدول تنفيذ الأحكام السعودية، مما يعرقل تنفيذ الأحكام الأجنبية داخل المملكة[1].

يُعد تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية عملية قانونية تتطلب تضافر جهود عدة جهات مختصة لضمان الامتثال للقوانين المحلية والدولية. وتلعب المحاكم العامة دورًا أساسيًا في مراجعة الأحكام الأجنبية والتأكد من استيفائها للشروط القانونية قبل إصدار قرار بتنفيذها، بينما تتولى وزارة العدل والجهات التنفيذية متابعة التنفيذ وفقًا للإجراءات المتبعة.

وتبرز العلاقة بين السلطة القضائية والجهات التنفيذية كعامل رئيسي في نجاح عملية تنفيذ الأحكام الأجنبية، حيث يعمل القضاء على الرقابة على التنفيذ، بينما تتولى الجهات التنفيذية تنفيذ الأحكام على أرض الواقع. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه هذه العملية، فإن التطورات القانونية والإصلاحات القضائية المستمرة في المملكة تسهم في تعزيز فعالية تنفيذ الأحكام الأجنبية، بما يحقق العدالة ويحمي سيادة النظام القانوني السعودي.

[1]. عبد الله السعد، تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية: تحديات وحلول، ص158.

المبحث الثاني

الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية في القانون السعودي

يتناول هذا المبحث مفهوم الاعتراف بالأحكام القضائية، وضوابط الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وكذلك بيان أثر الاعتراف بالأحكام الأجنبية على تنفيذها في المملكة العربية السعودية، وذلك في المطالبالآتية :

المطلب الأول

مفهوم الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية

يُعد الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية مسألة أساسية في القانون الدولي الخاص، حيث يُحدد ما إذا كان الحكم الصادر عن محكمة أجنبية يمكن اعتباره صحيحًا وله آثار قانونية في الدولة المطلوب الاعتراف فيه بها. وفي المملكة العربية السعودية، تخضع مسألة الاعتراف بالأحكام الأجنبية لأحكام نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي انضمت إليها المملكة، وسيتم تناول هذه في الفروعالآتية :

الفرع الأول

تعريف الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية

الاعتراف بالأحكام الأجنبية يعني قبول الحكم الصادر عن محكمة أجنبية بوصفه دليلًا قانونيًا يتمتع بحجية في الدولة المطلوب الاعتراف فيه بها، دون الحاجة إلى إعادة نظر بموضوع القضية. ويختلف الاعتراف عن التنفيذ، حيث لا يستتبع الاعتراف بالضرورة تنفيذ الحكم، بل قد يقتصر على الاعتراف بوجوده وأثره القانوني.

وقد عرَّف بعض الفقهاء الاعتراف بالأحكام الأجنبية بأنه: "إقرار الدولة بحجية الحكم الأجنبي داخل إقليمها، سواء كان ذلك بغرض التنفيذ أو لمجرد إثبات الحق الذي قرره الحكم"[1].

وفي النظام السعودي، يتجلى الاعتراف بالأحكام الأجنبية في إمكانية الاستناد إليها كدليل في الدعاوى، أو كوسيلة إثبات أمام المحاكم السعودية، شريطة أن تكون متوافقة مع النظام العام والشريعة الإسلامية.

[1]. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ص120.

الفرع الثاني

الفرق بين الاعتراف والتنفيذ في القانون السعودي

على الرغم من الارتباط الوثيق بين الاعتراف والتنفيذ، إلا أن هنالك فرقًا جوهريًا بينهما، ويتمثل فيما يلي:

وجه المقارنة	الاعتراف بالأحكام الأجنبية.	تنفيذ الأحكام الأجنبية.
المفهوم	قبول الحكم الأجنبي كدليل قانوني دون تنفيذ مباشر.	إعطاء الحكم قوة قانونية تمكن من فرضه قسراً داخل الدولة.
الأثر القانوني	قد يكون مجرد إثبات للحكم دون فرض التزامات قانونية.	ينشئ التزاماً قانونياً بتنفيذ الحكم الأجنبي في الدولة المطلوب التنفيذ فيها.
متطلبات القبول	لا يتطلب إجراءات قضائية موسعة، ونما مجرد مراجعة من المحكمة المختصة.	يتطلب إجراءات قضائية معينة، وفق نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية.
مثال	استخدام حكم طلاق أجنبي كإثبات أمام محكمة الأحوال الشخصية في السعودية.	تنفيذ حكم أجنبي يقضي بسداد دين مالي ضد شخص مقيم في السعودية.

الفرع الثالث

الأساس القانوني للاعتراف بالأحكام الأجنبية في السعودية

يستند الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية في النظام السعودي إلى عدة مصادر قانونية، تشمل:

1- نظام المرافعات الشرعية السعودي: وفقًا للمادة الحادية عشرة بعد المائتين (211) من نظام المرافعات الشرعية السعودي، يجوز الاعتراف بالأحكام الأجنبية إذا استوفت الشروط القانونية، ولم تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام في المملكة.

وتؤكد المادة الرابعة عشرة بعد المائتين (214) على أن الاعتراف بالحكم لا يعني بالضرورة تنفيذه، إلا إذا كان مستوفيًا لشروط التنفيذ.

2- نظام التنفيذ: وقد اعتبرت المادة (9) من نظام التنفيذ السعودي بأن الأحكام والأوامر القضائية وأحكام المحكمين والمحررات الموثقة الصادرة في بلد أجنبي من السندات التنفيذية واجبة التنفيذ أمام قاضي التنفيذ السعودي.

كما حددت المادة (11) من نظام التنفيذ الجديد في السعودية شروط تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، فقد أوجبت التقيد بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين المملكة والدول الأجنبية التي صدر فيها الحكم.

3- الاتفاقيات الدولية والثنائية: وقّعت المملكة العربية السعودية على عدد من الاتفاقيات الدولية التي تنظم الاعتراف المتبادل بالأحكام القضائية، مثل اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي (1983)، والتي تضع ضوابط للاعتراف بالأحكام الصادرة عن محاكم الدول الأعضاء.

كما أن اتفاقيات التعاون الثنائي بين السعودية ودول أخرى قد تتضمن بنودًا خاصة بتنظيم الاعتراف بالأحكام الأجنبية وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل.

4- السوابق القضائية في المحاكم السعودية: أظهرت بعض السوابق القضائية في السعودية اتجاه المحاكم نحو عدم الاعتراف بالأحكام الأجنبية التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية أو تتناول مسائل تتعلق بالنظام العام، مثل الأحكام المتعلقة بالربا أو مسائل الأحوال الشخصية غير المتوافقة مع الشريعة.

فعلى سبيل المثال، في القضية رقم (2017/345) رفضت المحكمة العامة في الرياض الاعتراف بحكم أجنبي يقضي بمنح الحضانة لأحد الوالدين دون النظر في مصالح الطفل وفقًا للمعايير الإسلامية.

ويُعد الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية في السعودية خطوة أولية قبل تنفيذ الحكم، لكنه لا يعني بالضرورة تنفيذه ما لم يكن مستوفيًا لشروط النظام. ويعتمد الاعتراف على عدم تعارض الحكم مع النظام العام والشريعة الإسلامية، فضلًا عن توافقه مع الاتفاقيات الدولية المبرمة. كما أن هنالك فروقًا واضحة بين الاعتراف والتنفيذ، إذ يمكن الاعتراف بالحكم دون تنفيذه إذا اقتضت الضرورة ذلك.

المطلب الثاني

ضوابط الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية في السعودية

تخضع الأحكام القضائية الأجنبية عند الاعتراف بها في المملكة العربية السعودية لمجموعة من الضوابط التي تضمن توافقها مع القانون السعودي والشريعة الإسلامية. وتهدف هذه الضوابط إلى تحقيق

التوازن بين احترام الأحكام الصادرة عن المحاكم الأجنبية وبين حماية السيادة القضائية والنظام العام السعودي. ومن أبرز هذه الضوابط ما يلي:

الفرع الأول

مدى توافق الحكم الأجنبي مع النظام العام السعودي

النظام العام هو أحد المفاهيم الأساسية التي تؤثر على مدى إمكانية الاعتراف بالأحكام الأجنبية في السعودية، ويشير إلى مجموعة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني للدولة، والتي لا يجوز مخالفتها.

ووفقًا للمادة الحادية عشرة بعد المائتين (211) من نظام المرافعات الشرعية السعودي، لا يجوز الاعتراف بالأحكام الأجنبية إذا كانت مخالفة للنظام العام في المملكة.

ويشمل مفهوم النظام العام في السعودية الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية، القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية، المبادئ الاقتصادية، والسيادة الوطنية.

وعلى سبيل المثال، قد لا يتم الاعتراف بحكم أجنبي يتضمن حكمًا بفوائد ربوية، أو حكمًا يخالف القواعد الإسلامية المتعلقة بالأحوال الشخصية مثل إعطاء الحضانة لأحد الوالدين دون مراعاة مصلحة الطفل وفقًا للمعايير الشرعية[1].

وهنالك اجتهادات قضائية سعودية وتتمثل في: القضية رقم (2020/456) رفضت المحكمة العامة في جدة الاعتراف بحكم صادر عن محكمة أوروبية يمنح أحد الأطراف تعويضًا ماليًا يتضمن فوائد ربوية، واعتبرته مخالفًا للنظام العام السعودي.

وفي حكم آخر، رفضت إحدى المحاكم الاعتراف بحكم طلاق أجنبي صادر بناءً على قانون مدني لا يراعي قواعد العدة الشرعية، معتبرة أن أحكام الطلاق يجب أن تكون متوافقة مع الفقه الإسلامي[2].

الفرع الثاني

اشتراط صدور الحكم من محكمة مختصة وفق القوانين السعودية

يُعد اختصاص المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم أحد العوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند فحص مدى إمكانية الاعتراف بالحكم في السعودية.

---

[1]. عبد العزيز السعد، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، دار الفكر العربي، 2019م، ص93.

[2]. محمد العتيبي، القضاء السعودي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، دار الجامعة الجديدة، 2021م، ص87.

يجب أن تكون المحكمة الأجنبية مختصة بالفصل في النزاع وفقًا لقواعد الاختصاص الدولية المعترف بها.

ولا يجوز الاعتراف بحكم صادر عن محكمة غير مختصة، أو في حال كان النزاع من اختصاص المحاكم السعودية حصريًا، مثل القضايا المتعلقة بالعقارات الموجودة في السعودية أو القضايا الجنائية[1].

ووفقًا للمادة الرابعة عشرة بعد المائتين (214) من نظام المرافعات الشرعية، فإن المحكمة السعودية تملك صلاحية التحقق مما إذا كانت المحكمة الأجنبية مختصة أم لا قبل الاعتراف بالحكم.

وهنالك مثال قضائي فقد رفضت محكمة التنفيذ في الرياض الاعتراف بحكم صادر عن محكمة أجنبية ضد مواطن سعودي لعدم اختصاص المحكمة الأجنبية وفقًا للقانون السعودي، حيث كان النزاع يتعلق بعقار يقع داخل المملكة، مما يجعل الاختصاص منعقدًا للقضاء السعودي[2].

الفرع الثالث

عدم تعارض الحكم مع القواعد الشرعية والقانونية المعمول بها في المملكة

نظرًا لأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للأنظمة في السعودية، فإن الأحكام القضائية الأجنبية لا يتم الاعتراف بها إذا كانت تتعارض مع المبادئ الشرعية أو التشريعات المعمول بها في المملكة.

ووفقًا للمادة الأولى من النظام الأساسي للحكم السعودي، فإن أي قانون أو حكم يجب أن يكون متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى هذا الأساس، لا يجوز الاعتراف بأحكام تتعلق بتبني الأطفال وفقًا لقوانين أجنبية، حيث يتعارض ذلك مع الشريعة الإسلامية التي تحظر التبني بشكله المطلق[3].

كما أن الأحكام الأجنبية المتعلقة بالربا أو بعض عقود التأمين التجاري قد لا يتم الاعتراف بها لكونها تتعارض مع أحكام الفقه الإسلامي[4].

---

[1]. عبد الله العمر، تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقًا لنظام المرافعات الشرعية السعودي، دار النهضة، 2020، ص65.

[2]. عبد الله الناصر، التحديات القانونية في الاعتراف بالأحكام الأجنبية، دار المطبوعات القانونية، 2022، ص102.

[3]. عبد العزيز السعد، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، ص94.

[4]. مرام ناصر سلامة، تنفيذ الأحكام القضائية وقرارات التحكيم الأجنبية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح فلسطين، ص88.

وهنالك مثال قضائي ففي القضية رقم (2021/789)، رفضت محكمة سعودية الاعتراف بحكم صادر عن محكمة أوروبية يُلزم أحد الأطراف بسداد مبلغ مالي يتضمن فوائد ربوية، بحجة أن ذلك مخالف للقواعد الشرعية والنظام المالي في السعودية.

ونخلص مما تقدم بأنه يتطلب الاعتراف بالأحكام الأجنبية في السعودية استيفاء عدة ضوابط قانونية وشرعية لضمان عدم تعارضها مع النظام القانوني السعودي. وتشمل هذه الضوابط عدم مخالفة النظام العام، صدور الحكم من محكمة مختصة، وعدم التعارض مع القواعد الشرعية. وبذلك، تسعى المملكة إلى الموازنة بين التعاون القضائي الدولي وحماية السيادة القانونية، مما يعزز العدالة ويضمن احترام القيم الإسلامية والتشريعات الوطنية.

الفرع الرابع

المستندات الأساسية المطلوبة لتنفيذ الأحكام الأجنبية

وفقًا للمادة (11) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية السعودي، يُشترط عند تقديم طلب تنفيذ حكم أجنبي إرفاق المستندات اللازمة التي تثبت صحة الحكم واكتسابه الصفة النهائية، وتوافقه مع النظام العام السعودي.

كما تنص المادة (212) من نظام المرافعات الشرعية على أنه: "لا يجوز تنفيذ الأحكام الأجنبية إلا بعد التحقق من استيفائها للمتطلبات النظامية، بما في ذلك تقديم الوثائق المثبتة لصحة الحكم وعدم تعارضه مع أحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام، ولذلك عند تقديم طلب تنفيذ حكم أجنبي في السعودية، يجب تقديم المستندات الآتية:

1- طلب رسمي بالتنفيذ: يتم تقديم طلب رسمي إلى المحكمة المختصة، يتضمن بيانات طالب التنفيذ (المدعي)، ومحل إقامته، وبيانات المدعى عليه، بالإضافة إلى نص الحكم المطلوب تنفيذه.

2- صورة رسمية من الحكم الأجنبي: يجب تقديم نسخة مصدقة من الحكم الصادر من المحكمة الأجنبية المختصة، ويشترط أن يكون الحكم نهائيًا وغير قابل للطعن.

3- شهادة نهائية الحكم: يجب تقديم شهادة رسمية من المحكمة الأجنبية تفيد بأن الحكم قد أصبح نهائيًا وواجب التنفيذ في الدولة التي صدر فيها، ولم يتم الطعن عليه بأي طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية.

4- ترجمة معتمدة للحكم والمستندات: إذا كان الحكم الأجنبي مكتوبًا بلغة غير العربية، فيجب تقديم ترجمة رسمية معتمدة من جهة معترف بها في السعودية (مثل وزارة العدل أو مترجم معتمد من السفارة السعودية في الدولة الأجنبية).

5- إثبات تحقق شرط المعاملة بالمثل: يجب تقديم إثبات قانوني على أن الدولة الأجنبية التي صدر فيها الحكم تعترف بالأحكام الصادرة عن المحاكم السعودية وتنفذها وفق مبدأ المعاملة بالمثل، سواء كان ذلك من خلال اتفاقية دولية أو قرار قضائي سابق.

6- مستندات تثبت عدم تعارض الحكم مع النظام العام السعودي: يجب تقديم إفادة قانونية أو مذكرة توضيحية توضح أن الحكم الأجنبي لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو القوانين السعودية، لا سيما فيما يتعلق بالأحكام الجنائية أو الأحوال الشخصية.

7- ما يثبت تبليغ المدعى عليه بالحكم الأجنبي: يجب تقديم إثبات قانوني (مثل محضر محكمة أو مستند صادر من المحكمة الأجنبية) يثبت أنه تم تبليغ المدعى عليه بالحكم الأجنبي بشكل قانوني.

8- تفويض قانوني في حال تقديم الطلب عن طريق وكيل: إذا كان طلب التنفيذ يُقدَّم بواسطة محامٍ أو وكيل قانوني، فيجب تقديم وكالة شرعية أو تفويض رسمي موثق يتيح له تقديم الطلب نيابة عن موكله[1].

المطلب الثالث

أثر الاعتراف بالأحكام الأجنبية على تنفيذها في السعودية

يُعتبر الاعتراف بالأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية مرحلة أساسية تسبق تنفيذ هذه الأحكام. فبينما يعني الاعتراف إضفاء الشرعية على الحكم الأجنبي داخل النظام القانوني السعودي، فإن التنفيذ يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية إلزامية لضمان تحقيق الحكم على أرض الواقع. وتتناول هذه الدراسة العلاقة بين الاعتراف والتنفيذ وفق نظام المرافعات الشرعية، وتأثير الاعتراف على تسهيل تنفيذ الأحكام، إضافةً إلى حالات رفض الاعتراف وآثارها القانونية.

[1]. فايز خالد موسى الصغير، تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث القانونية والفقهية، دمنهور، مج35، عدد 40، 2023م، ص1532.

الفرع الأول

العلاقة بين الاعتراف والتنفيذ في نظام المرافعات الشرعية

في النظام السعودي، هنالك تمييز واضح بين الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها، حيث يمكن الاعتراف بحكم أجنبي دون إلزامية تنفيذه، والعكس صحيح.

ووفقًا للمادة الحادية عشرة بعد المائتين (211) من نظام المرافعات الشرعية، فإن الاعتراف بالحكم الأجنبي لا يعني تلقائيًا قابليته للتنفيذ داخل المملكة، إذ يجب أن يستوفي الحكم شروط التنفيذ المحددة قانونًا.

بينما يتطلب التنفيذ إصدار أمر قضائي من المحكمة المختصة في السعودية، قد يتم الاعتراف بالحكم الأجنبي كوسيلة إثبات دون الحاجة إلى تنفيذه عمليًا[1].

فعلى سبيل المثال، قد يتم الاعتراف بحكم أجنبي صادر في قضية طلاق ليكون دليلًا على انتهاء العلاقة الزوجية، دون أن يُلزم هذا الاعتراف بتنفيذ جوانب مالية أو حضانة الأطفال إذا كانت مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني

أثر الاعتراف على تسهيل إجراءات تنفيذ الأحكام الأجنبية

عندما يتم الاعتراف بحكم أجنبي في السعودية، فإنه يسهم بشكل كبير في تسهيل إجراءات تنفيذه للأسبابالآتية :

1- تقليل الحاجة إلى إعادة المحاكمة: الاعتراف بالحكم الأجنبي يوفر على الأطراف إعادة التقاضي في السعودية حول الموضوع نفسه، حيث يتم اعتبار الحكم دليلاً قانونيًا بدلاً من إصدار حكم جديد[2].

فعلى سبيل المثال، إذا حصل شخص على حكم بتعويض مالي في دولة أجنبية، فإن الاعتراف بالحكم يساعد في المضي قدمًا بإجراءات التنفيذ دون الحاجة إلى إعادة إثبات الضرر أمام المحاكم السعودية.

---

[1]. حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص المبادئ العامة والحلول الوضعية في القانون الأردني:دراسة مقارنة، ط2، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997م، ص98.

[2]. حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص المبادئ العامة والحلول الوضعية في القانون الأردني:دراسة مقارنة، ص76.

2- تسهيل الإجراءات الإدارية والقضائية: بمجرد الاعتراف بالحكم الأجنبي، تصبح إجراءات التنفيذ أكثر سلاسة، حيث يُنظر إليه على أنه حكم معترف به قانونيًا، مما يسهل إحالته إلى محكمة التنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

3- تعزيز التعاون القضائي الدولي: الاعتراف يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين الأنظمة القانونية المختلفة، مما يسهل تنفيذ الأحكام الصادرة في السعودية لدى الدول الأخرى وفق مبدأ المعاملة بالمثل[1].

فعلى سبيل المثال، اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي (1983)، تُلزم الدول الأعضاء بالاعتراف المتبادل بالأحكام القضائية، مما يعزز تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم السعودية في الدول الأخرى.

الفرع الثالث

حالات رفض الاعتراف بالأحكام الأجنبية وآثارها القانونية

رغم أهمية الاعتراف بالأحكام الأجنبية، فإن هنالك حالات يتم فيها رفض الاعتراف، مما يؤدي إلى تعطيل تنفيذ الحكم الأجنبي داخل المملكة. وتشمل هذه الحالات:

1- عدم توافق الحكم مع النظام العام السعودي: إذا كان الحكم يتضمن مخالفات شرعية أو قانونية، مثل الربا، التبني، أو أحكام الزواج المخالفة للشريعة الإسلامية، فإن المحاكم السعودية ترفض الاعتراف به، مما يمنع تنفيذه[2].

وهنالك مثال قضائي حيث رفضت محكمة سعودية الاعتراف بحكم طلاق صادر عن محكمة أجنبية يتضمن تقسيم الممتلكات الزوجية بشكل مخالف للأنظمة الشرعية.

2- عدم اختصاص المحكمة الأجنبية: إذا تبين أن المحكمة الأجنبية لم تكن مختصة وفقًا للقانون السعودي، يتم رفض الاعتراف بالحكم.

وهنالك مثال قضائي حيث تم رفض الاعتراف بحكم أجنبي يلزم سعوديًا بسداد ديون لشركة أجنبية؛ لأن المحكمة التي أصدرت الحكم لم تكن مختصة وفقًا لمكان انعقاد العقد[3].

---

[1]. فايز خالد موسى الصغير، تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية، ص1527.

[2]. عبد العزيز السعد، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، ص105.

[3]. مها عبد العزيز المطلق، مبدأ المعاملة بالمثل في تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية في ضوء أحكام القضاء السعودي)، المجلة القانونية، المجلد 20، عدد 4، ص143.

3- عدم تحقق مبدأ المعاملة بالمثل: ويُعد شرط المعاملة بالمثل من المتطلبات الأساسية التي يعتمد عليها النظام القضائي السعودي عند النظر في تنفيذ الأحكام الأجنبية. ويهدف هذا الشرط إلى تحقيق التوازن في العلاقات القضائية بين الدول، بحيث لا يتم تنفيذ حكم أجنبي في المملكة ما لم تكن الدولة التي أصدرته تقبل بتنفيذ الأحكام السعودية لديها. وفيما يلي تفصيل لهذا الشرط وفقًا لنظام المرافعات الشرعية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وفقًا لنظام المرافعات، يجب أن تكون هنالك معاملة بالمثل بين السعودية والدولة التي صدر منها الحكم، وإلا يجوز رفض الاعتراف بالحكم الأجنبي[1].

ويُقصد بشرط المعاملة بالمثل أن يكون هنالك التزام متبادل بين دولتين لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في كل منهما وفقًا لمبادئ العدالة والقوانين الوطنية. ويهدف هذا الشرط إلى:

أ- ضمان العدالة والمساواة: بحيث لا تُنفِذ المحاكم السعودية أحكامًا أجنبية إلا إذا كانت المحاكم الأجنبية تقبل تنفيذ الأحكام السعودية[2].

ب- حماية السيادة القانونية: فالسماح بتنفيذ الأحكام الأجنبية دون التأكد من وجود معاملة مماثلة قد يُضعف موقف القضاء السعودي أمام الجهات الأجنبية[3].

ج- تعزيز التعاون القضائي الدولي: إذ يشجع شرط المعاملة بالمثل الدول الأخرى على توقيع اتفاقيات ثنائية أو جماعية مع المملكة لضمان تنفيذ الأحكام المتبادلة.

وشرط المعاملة بالمثل في نظام المرافعات الشرعية السعودي فقد نصت المادة (212) من نظام المرافعات الشرعية السعودي على أنه (لا يجوز تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي إلا إذا كانت الدولة التي صدر فيها الحكم تقبل تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم المملكة وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وذلك وفق الضوابط المحددة في هذا النظام).

ومن هذا النص يمكن استخراج ضوابط تحقق المعاملة بالمثل، فتشمل:

1- أن يكون الحكم الأجنبي صادرًا من محكمة مختصة وفقًا لقوانين الدولة الأجنبية.

2- أن يكون الحكم قد اكتسب الصفة النهائية في البلد المصدر له.

---

[1]. سليمان بن ناصر العجاجي، اختصاص القضاء السعودي في تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي، قضاء المعرفة القانوني، ص88.

[2]. أمين رجا رشيد دواس، تنازع القوانين في فلسطين، ط1، دار الشروق، عمان، 2001م، ص115.

[3]. عبد العزيز السعد، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، ص94.

3- ألا يتعارض الحكم مع أحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام السعودي.

4- وجود إثبات قانوني بأن الدولة الأجنبية تقبل تنفيذ الأحكام السعودية، إما من خلال اتفاقيات قضائية أو من خلال سوابق قضائية مثبتة[1].

أما المعاملة بالمثل في الاتفاقيات الدولية فقد أكدت عليه:

1- اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي (1983م): تُعد هذه الاتفاقية من أبرز الاتفاقيات التي تعتمد على مبدأ المعاملة بالمثل، إذ نصت المادة (37) منها على: (تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في أي دولة طرف في الاتفاقية، شريطة ألا تتعارض مع النظام العام للدولة المطلوب منها التنفيذ).

وبناءً على هذه الاتفاقية، تلتزم الدول العربية الموقعة، ومن بينها السعودية، بتنفيذ الأحكام القضائية دون الحاجة لإثبات المعاملة بالمثل، ما لم يكن هنالك تعارض مع النظام العام أو القوانين الوطنية[2].

2- اتفاقيات ثنائية بين السعودية ودول أخرى: فقد وقّعت المملكة اتفاقيات تعاون قضائي مع بعض الدول، مثل فرنسا ومصر، تنص على تنفيذ الأحكام وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل، مما يعني أن كل طرف يلتزم بتنفيذ الأحكام الصادرة من الطرف الآخر ما لم يكن هنالك مانع قانوني[3].

3- القواعد العامة في الاتفاقيات الدولية: إذا لم تكن هنالك اتفاقية ثنائية أو إقليمية، يتم اللجوء إلى السوابق القضائية أو القرارات الصادرة عن المحاكم في الدول الأخرى للتحقق مما إذا كانت تطبق المعاملة بالمثل مع السعودية[4].

ومن تطبيقات شرط المعاملة بالمثل في القضاء السعودي ما يلي:

أ- قبول تنفيذ حكم أجنبي لوجود معاملة بالمثل: في إحدى القضايا، تقدمت شركة سعودية بطلب تنفيذ حكم أجنبي صادر عن محكمة في فرنسا يقضي بتعويضها عن إخلال تعاقدي.

ونظرت المحكمة السعودية في الطلب، وثبت أن المحاكم الفرنسية تقبل تنفيذ الأحكام السعودية وفقًا للاتفاقيات الثنائية، وبالتالي تم تنفيذ الحكم[5].

---

[1]. فايز خالد موسى الصغير، تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية، ص 1528.

[2]. أمين رجا رشيد دواس، تنازع القوانين في فلسطين، ص138.

[3]. عبد العزيز السعد، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، ص147.

[4]. سليمان بن ناصر العجاجي، اختصاص القضاء السعودي في تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي، ص132.

[5]. عبد العزيز السعد، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، ص151.

ب- رفض تنفيذ حكم أجنبي لعدم تحقق المعاملة بالمثل: رفضت المحكمة السعودية تنفيذ حكم صادر عن محكمة أمريكية يفرض غرامات مالية على مواطن سعودي، بسبب عدم وجود اتفاق قضائي بين السعودية والولايات المتحدة يضمن تنفيذ الأحكام السعودية هناك. حيث لم يثبت أن المحاكم الأمريكية تنفذ الأحكام السعودية بالمثل، لذا رفضت المحكمة التنفيذ[1].

أما التحديات المرتبطة بشرط المعاملة بالمثل فتتمثل في:

أ- صعوبة إثبات وجود معاملة بالمثل في بعض الدول: بعض الدول لا تعلن رسميًا عن سياستها تجاه تنفيذ الأحكام الأجنبية، مما يجعل من الصعب إثبات المعاملة بالمثل أمام المحاكم السعودية[2].

ب- تأثير الاختلافات القانونية بين الدول: بعض الأنظمة القانونية تتطلب إجراءات خاصة للاعتراف بالأحكام الأجنبية، مما قد يعرقل تنفيذ الأحكام السعودية في الخارج والعكس صحيح.

ج- عدم شمول المعاملة بالمثل لجميع أنواع القضايا: قد يكون هنالك اعتراف وتنفيذ متبادل في القضايا التجارية، ولكن ليس في القضايا الأسرية أو الجنائية، مما يؤدي إلى تباين في القرارات القضائية بشأن التنفيذ[3].

ونخلص إلى أن شرط المعاملة بالمثل يُعد من المعايير الأساسية التي تعتمدها المحاكم السعودية عند النظر في تنفيذ الأحكام الأجنبية، حيث يهدف إلى ضمان العدالة والمساواة بين الدول، وحماية السيادة النظامية للمملكة. ورغم أن هنالك اتفاقيات إقليمية ودولية تسهل تنفيذ الأحكام، إلا أن غياب اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول يخلق تحديات أمام تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية. لذا، فإن تعزيز التعاون القضائي الدولي وتوقيع اتفاقيات جديدة يمكن أن يسهم في تحسين تنفيذ الأحكام الأجنبية بما يتماشى مع النظام القضائي السعودي.

4- عدم استيفاء متطلبات الإثبات والإجراءات القانونية: إذا كان الحكم غير مصدق رسمياً أو لم يتم استيفاء الإجراءات الشكلية، يمكن رفض الاعتراف به. ومثال على ذلك رفض حكم طلاق أجنبي؛ لأنه لم يكن موثقًا ومصدقًا من السفارة السعودية في الدولة المصدرة للحكم[4].

---

[1]. محمد العتيبي، القضاء السعودي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، ص163.

[2]. حسين مشافي، الميسر في قواعد وتنازع الاختصاص في القانون الدولي الخاص، ص154.

[3]. حسين مشافي، الميسر في قواعد وتنازع الاختصاص في القانون الدولي الخاص، ص145.

[4]. عبد الله الناصر، التحديات القانونية في الاعتراف بالأحكام الأجنبية، ص135.

إن لرفض الاعتراف بالحكم آثارًا قانونية تتمثل في:

أ- عدم الاعتراف بالحكم يعني أنه لا يمكن تنفيذه في السعودية، مما يجبر الأطراف على إعادة التقاضي أمام المحاكم السعودية.

ب- في بعض الحالات، يمكن للشخص المتضرر الطعن بالقرار والمطالبة بإعادة النظر أمام المحكمة المختصة.

ج- يؤثر رفض الاعتراف على التعاون القضائي الدولي، حيث قد تواجه الأحكام السعودية المعاملة نفسها في الدول الأخرى.

ونخلص من كل ذلك إلى أن الاعتراف بالأحكام الأجنبية يؤثر تأثيرًا مباشرًا على تنفيذها في السعودية، حيث يسهم في تسهيل الإجراءات القضائية وتقليل الحاجة إلى إعادة التقاضي. ومع ذلك، هنالك حالات يتم فيها رفض الاعتراف بسبب مخالفة النظام العام أو عدم اختصاص المحكمة الأجنبية، مما يؤدي إلى تعطيل التنفيذ وإعادة القضية للنظر أمام المحاكم السعودية. وبذلك، تحافظ المملكة على التوازن بين التعاون الدولي واحترام القوانين الشرعية والوطنية.

المبحث الثالث

رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية

يناقش هذا المبحث مفهوم الرقابة القضائية على الاختصاص، من خلال ثلاثة مطالب رئيسية:

المطلب الأول

مفهوم الرقابة على الاختصاص القضائي

يُعد الاختصاص القضائي أحد أهم المعايير التي يتم من خلالها تحديد ما إذا كانت المحكمة قد مارست سلطتها بشكل قانوني على النزاع المعروض أمامها. وعند تنفيذ الأحكام الأجنبية، يجب التأكد من أن المحكمة التي أصدرت الحكم كانت مختصة قانونيًا وفقًا لمعايير معترف بها دوليًا، وبما لا يتعارض مع السيادة القضائية للدولة المطلوب تنفيذ الحكم فيها.

وتلعبُ الرقابة القضائية على الاختصاص دورًا رئيسيًا في تحديد مدى صحة الحكم الأجنبي قبل الموافقة على تنفيذه داخل المملكة العربية السعودية، فإذا تبين أن المحكمة الأجنبية تجاوزت اختصاصها أو نظرت في قضية لا تدخل ضمن ولايتها القانونية، يمكن للمحكمة السعودية رفض تنفيذ الحكم.

يتناول هذا المطلب تعريف الرقابة القضائية، والفرق بين الرقابة على الاختصاص والرقابة على مضمون الحكم، إضافة إلى أهمية هذه الرقابة لضمان العدالة ومنع التعسف في استخدام السلطة القضائية.

الفرع الأول

تعريف الرقابة القضائية على الاختصاص

1- تعريف الرقابة القضائية: تشير الرقابة القضائية إلى الإجراءات القانونية التي تتخذها المحاكم لمراجعة صحة الأحكام القضائية الصادرة عن جهات قضائية أخرى، سواء أكانت محلية أم أجنبية. وتهدف هذه الرقابة إلى ضمان التوافق مع القوانين الوطنية، وعدم تجاوز حدود السلطة القضائية، وحماية حقوق الأفراد من القرارات غير القانونية.

2- مفهوم الرقابة على الاختصاص القضائي: الرقابة على الاختصاص تعني أن المحكمة المطلوب منها تنفيذ حكم أجنبي يجب أن تتحقق مما إذا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم قد مارست اختصاصها القضائي بشكل صحيح وفقًا للمعايير القانونية المتعارف عليها. ومن أهم النقاط التي تتم مراجعتها في هذا السياق:

أ- مدى ولاية المحكمة الأجنبية على القضية (هل كان لها سلطة قانونية لنظر الدعوى؟).

ب- مدى احترام المحكمة الأجنبية لقواعد الاختصاص المحلي والدولي.

ج- عدم وجود انتهاك لمبدأ السيادة القضائية للدولة المطلوب تنفيذ الحكم فيها[1].

الفرع الثاني

الفرق بين الرقابة على الاختصاص والرقابة على مضمون الحكم

1- الرقابة على الاختصاص القضائي: تركز الرقابة على الاختصاص على مراجعة ما إذا كانت المحكمة الأجنبية قد تصرفت ضمن نطاق اختصاصها القانوني، وليس على محتوى الحكم أو مدى صحة القرارات الموضوعية التي اتخذتها المحكمة.

2- الرقابة على مضمون الحكم: في المقابل، فإن الرقابة على مضمون الحكم تتعلق بمراجعة القرارات الموضوعية الصادرة في الحكم الأجنبي، مثل صحة الأدلة المقدمة، وتفسير القوانين، وتقدير العقوبات[2].

3- الفرق بين النوعين من الرقابة:

المعيار	الرقابة على الاختصاص	الرقابة على مضمون الحكم
الموضوع الأساسي	مراجعة اختصاص المحكمة الأجنبية.	مراجعة الحكم الموضوعي.
هدف الرقابة	ضمان عدم تجاوز المحكمة الأجنبية لنطاق اختصاصها.	التأكد من عدالة القرار القضائي نفسه.
هل يؤثر على التنفيذ؟	نعم، إذا تبين أن المحكمة الأجنبية غير مختصة.	لا يؤثر مباشرة، إلا إذا كان هنالك تعارض مع النظام العام.
مثال عملي	رفض تنفيذ حكم أجنبي صادر عن محكمة مختصة.	رفض تنفيذ حكم يتضمن فائدة ربوية مخالفة للشريعة.

[1]. عبد العزيز السعد، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية، ص58.

[2]. على البليهي، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام السعودي، 2019م، ص79.

الفرع الثالث

أهمية الرقابة على الاختصاص لضمان العدالة

تُعتبر الرقابة على الاختصاص عنصرًا أساسيًا لضمان تحقيق العدالة، حيث تحمي الأطراف المتنازعة من إمكانية صدور أحكام غير قانونية من محاكم لا تمتلك السلطة القانونية لنظر النزاع. وتكمن أهمية هذه الرقابة فيما يلي:

1- حماية السيادة القضائية للمملكة: تضمن هذه الرقابة عدم فرض قرارات قضائية أجنبية تتعارض مع السيادة القضائية للمملكة، وتضمن التزام المحاكم الأجنبية بمعايير قانونية معترف بها دوليًا.

2- منع التحايل على القوانين: بعض الأطراف قد تلجأ إلى رفع دعاوى أمام محاكم أجنبية قد تكون أقل تشددًا في معاييرها، مما يسمح لهم بالحصول على أحكام لا تتماشى مع القوانين المحلية.

3- ضمان العدالة بين الأطراف المتقاضية: تمنع هذه الرقابة وقوع ظلم على الأفراد من خلال تنفيذ أحكام قد تكون صادرة عن محاكم غير مختصة أو غير عادلة.

4- تجنب تعارض القوانين: في بعض الحالات، قد تصدر محاكم أجنبية أحكامًا تتعارض مع القوانين السعودية أو النظام العام في المملكة، مما يستدعي رقابة صارمة قبل تنفيذ مثل هذه الأحكام[1].

ويُعد التحقق من اختصاص المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم أحد المتطلبات الأساسية التي تضعها القوانين السعودية لضمان العدالة والسيادة القانونية. وتختلف الرقابة على الاختصاص عن الرقابة على مضمون الحكم، حيث تركز الأولى على مدى قانونية المحكمة الأجنبية في نظر القضية، بينما تهتم الثانية بتقييم عدالة القرار القضائي نفسه.

وتبرز أهمية هذه الرقابة في حماية النظام القضائي السعودي، وضمان عدم تنفيذ أحكام قد تتعارض مع القوانين الداخلية، أو تكون صادرة عن محاكم أجنبية لا تملك السلطة القانونية الكافية. ومن ثم، فإن الرقابة القضائية على الاختصاص تُعد ضمانة أساسية لتحقيق العدالة، ومنع التعسف في استخدام السلطة القضائية الأجنبية.

[1] فهد السعدي، التحكيم الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، 2015م، ص92.

المطلب الثاني

ضوابط رقابة الاختصاص القضائي وفق القانون السعودي

تُعد رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية إحدى الضمانات القانونية الأساسية لضمان عدالة الإجراءات وحماية السيادة القضائية للمملكة، فتنفيذ حكم أجنبي داخل السعودية يتطلب التأكد من أن المحكمة التي أصدرته كانت مختصة أصلًا بنظر القضية، وذلك وفقًا للمعايير القانونية المحلية والدولية.

ويخضع تحقق المحكمة السعودية من اختصاص المحكمة الأجنبية لضوابط قانونية دقيقة تهدف إلى منع تنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم غير مختصة، أو التي قد تتعارض مع النظام العام السعودي. وعليه، فإن المحاكم السعودية تمتلك سلطة رفض تنفيذ الأحكام الأجنبية في حال ثبت عدم اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم، أو إذا كان هنالك تعارض بين قواعد الاختصاص القضائي في القانون السعودي وبين اختصاص المحكمة الأجنبية.

يتناول هذا المطلب ثلاثة فروع رئيسية وهي على النحوالآتي :

الفرع الأول: تحقق المحكمة من اختصاص المحكمة الأجنبية

1- مفهوم الاختصاص القضائي في القانون السعودي: يقصد بالاختصاص القضائي سلطة المحكمة في نظر القضايا والفصل فيها بناءً على مجموعة من المعايير، مثل مكان إقامة الأطراف، أو مكان وقوع النزاع، أو الاتفاقات المبرمة بين الأطراف. ووفقًا لنظام المرافعات الشرعية السعودي، فإن المحاكم السعودية لا تعترف بأي حكم صادر عن محكمة أجنبية إلا إذا كان صادرًا عن محكمة مختصة وفقًا للمعايير القانونية المعترف بها.

2- آلية تحقق المحكمة السعودية من اختصاص المحكمة الأجنبية: عند تقديم طلب تنفيذ حكم أجنبي، تقوم المحكمة السعودية المختصة بفحص طلب التنفيذ والتحقق من اختصاص المحكمة الأجنبية بناءً على عدة عوامل:

أ- مكان إقامة الأطراف وقت رفع الدعوى أمام المحكمة الأجنبية.

ب- صلة النزاع بالدولة التي أصدرت الحكم (مثل مكان توقيع العقد أو وقوع الجريمة).

ج- وجود اتفاق بين الأطراف على اختصاص المحكمة الأجنبية (مثل اتفاقات التحكيم أو العقود التجارية الدولية).

د- عدم وجود دعوى مرفوعة أمام المحاكم السعودية بشأن النزاع ذاته.

3- مدى التزام المحكمة الأجنبية بقواعد الاختصاص الدولية: تُراجع المحكمة السعودية ما إذا كانت المحكمة الأجنبية قد مارست اختصاصها القضائي بناءً على معايير قانونية سليمة ومعترف بها دوليًا، وليس بناءً على توسع غير مبرر في ولايتها القضائية[1].

الفرع الثاني

مدى تعارض الاختصاص مع النظام العام السعودي

1- مفهوم النظام العام في القانون السعودي: يشير مفهوم النظام العام إلى مجموعة المبادئ والقيم الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني السعودي، والتي لا يجوز لأي حكم قضائي، سواء أجنبي أو محلي، أن يخالفها. وتستند هذه المبادئ إلى:

أ- أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- الأنظمة السعودية الصادرة عن الجهات التشريعية.

ج- الأعراف القضائية الراسخة في المملكة.

2- معايير تقييم تعارض الاختصاص مع النظام العام: عند مراجعة اختصاص المحكمة الأجنبية، تتحقق المحاكم السعودية مما إذا كان اختصاصها قد خالف النظام العام السعودي بأي شكل من الأشكال. ومن أهم المعايير التي يتم فحصها:

أ- هل استندت المحكمة الأجنبية إلى قواعد اختصاص لا تتماشى مع مبادئ القضاء السعودي؟

ب- هل تم تجاوز ولاية المحاكم السعودية على نزاع كان ينبغي أن يُنظر أمامها؟

ج- هل أدى اختصاص المحكمة الأجنبية إلى الإضرار بمصالح أحد الأطراف وفقًا للقانون السعودي؟

3- الأمثلة على تعارض الاختصاص مع النظام العام السعودي: إذا أصدرت محكمة أجنبية حكمًا في نزاع متعلق بالأحوال الشخصية لأحد المواطنين السعوديين، في حين أن النظام السعودي يقصر الاختصاص في هذه القضايا على المحاكم السعودية.

إذا كان تنفيذ الحكم الأجنبي يؤثر على السيادة القضائية للمملكة، مثل أن تتولى محكمة أجنبية الفصل في نزاع متعلق بعقد حكومي سعودي دون وجود اتفاق تحكيم دولي ملزم.

---

[1]. نظام المرافعات الشرعية السعودي، المادة (11)؛ عبد الله القحطاني، آليات تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي، ص123.

إذا كانت المحكمة الأجنبية قد استندت إلى قوانين تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، مثل إصدار حكم يتعلق بفوائد ربوية أو عقوبات لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية[1].

الفرع الثالث

حالات رفض تنفيذ الحكم بسبب عدم اختصاص المحكمة الأجنبية

1- القواعد القانونية لرفض تنفيذ الأحكام الأجنبية: وفقًا لنظام التنفيذ السعودي، تمتلك المحاكم سلطة رفض تنفيذ الأحكام الأجنبية إذا ثبت أن المحكمة التي أصدرت الحكم لم تكن مختصة قانونيًا بنظر النزاع. وينطبق هذا في الحالاتالآتية :

أ- إذا كان أحد أطراف النزاع سعوديًا، وكان النظام السعودي يمنح المحاكم السعودية اختصاصًا حصريًا في القضية.

ب- إذا كانت المحكمة الأجنبية قد مارست اختصاصًا غير مبرر أو استندت إلى معايير اختصاص تتعارض مع القوانين السعودية.

ج- إذا ثبت أن الحكم صدر بطريقة تخل بمبدأ العدالة الإجرائية، مثل عدم تمكين أحد الأطراف من الدفاع عن نفسه أمام المحكمة الأجنبية.

2- أمثلة عملية لرفض تنفيذ الأحكام الأجنبية بسبب عدم الاختصاص: حكم صادر عن محكمة أجنبية في نزاع عقاري يتعلق بعقار داخل المملكة: ترفض المحاكم السعودية تنفيذ مثل هذه الأحكام؛ لأن القوانين السعودية تنص على أن المحاكم السعودية لها الاختصاص الحصري في القضايا المتعلقة بالعقارات داخل المملكة.

حكم صادر عن محكمة أجنبية ضد شركة سعودية دون وجود اتفاق تحكيم مسبق: في هذه الحالة، ترفض المحاكم السعودية التنفيذ؛ لأنه لم يكن من حق المحكمة الأجنبية الفصل في النزاع وفقًا لقواعد الاختصاص السعودية.

حكم صادر عن محكمة أجنبية ضد مواطن سعودي دون أن يتم إخطاره بشكل قانوني: يتم رفض تنفيذ الحكم؛ لأنه لم يتح للمدعى عليه فرصة عادلة للدفاع عن نفسه، مما يخالف القواعد الإجرائية السعودية[2].

[1]. نظام التنفيذ السعودي، المادة (6)؛ على البليهي، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام السعودي، ص145.

تُعد رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية إحدى الضمانات القانونية المهمة لضمان عدم تجاوز المحاكم الأجنبية لنطاق سلطتها القانونية، وحماية النظام القضائي السعودي من أي تدخل غير مبرر. وتتحقق المحاكم السعودية من اختصاص المحكمة الأجنبية عبر مراجعة القوانين المعمول بها، ومدى ارتباط المحكمة الأجنبية بالنزاع، والتأكد من عدم تعارض اختصاصها مع النظام العام السعودي.

كما أن المحاكم السعودية تمتلك سلطة رفض تنفيذ أي حكم أجنبي إذا ثبت أن المحكمة الأجنبية غير مختصة وفقًا للقواعد القانونية السعودية، خاصة إذا كان الحكم يؤثر على سيادة المملكة أو يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وبالتالي، فإن هذه الرقابة تلعب دورًا محوريًا في ضمان العدالة وحماية الحقوق داخل المملكة.

المطلب الثالث

التحديات العملية في رقابة الاختصاص القضائي

رغم أهمية رقابة الاختصاص القضائي في ضمان عدالة تنفيذ الأحكام الأجنبية وحماية السيادة القانونية للمملكة العربية السعودية، إلا أن هذه الرقابة تواجه العديد من التحديات العملية التي تجعل تطبيقها مسألة معقدة من الناحية القانونية والإجرائية.

يُعد إثبات اختصاص المحكمة الأجنبية أحد أبرز الإشكالات التي تواجه المحاكم السعودية، حيث قد يصعب التأكد مما إذا كانت المحكمة الأجنبية قد نظرت القضية ضمن نطاق اختصاصها القانوني أم أنها تجاوزت حدود سلطتها. كما أن اختلاف النظم القانونية بين الدول يخلق تحديًا آخر، حيث قد تتباين معايير تحديد الاختصاص بين النظام السعودي والنظم القانونية الأخرى، مما يؤدي إلى صعوبات في توحيد المعايير القانونية عند تقييم صحة الأحكام الأجنبية.

إضافة إلى ذلك، فإن الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية قد تؤثر بشكل مباشر على سرعة إنفاذ هذه الأحكام، حيث قد تؤدي إلى إطالة أمد التقاضي وزيادة التعقيدات الإجرائية، مما ينعكس على الحقوق المكتسبة للأطراف المتقاضين، يتناول هذا المطلب ثلاثة فروع رئيسية وهي على النحوالآتي :

[2]. عبد الله القحطاني، آليات تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي، 2021م، ص167؛ نظام التنفيذ السعودي، المادة (11).

الفرع الأول

إشكالات إثبات اختصاص المحكمة الأجنبية

1- صعوبة الوصول إلى المستندات والأدلة: تواجه المحاكم السعودية تحديًا في الحصول على الوثائق الرسمية التي تثبت اختصاص المحكمة الأجنبية، حيث قد لا تكون هذه الوثائق متاحة بسهولة، أو قد يتم تقديمها بلغة أجنبية تتطلب ترجمة قانونية دقيقة ومعتمدة.

2- تعقيد معايير الاختصاص في القانون الأجنبي: غالبًا ما تختلف قواعد الاختصاص من دولة إلى أخرى، مما يخلق صعوبة في التحقق مما إذا كانت المحكمة الأجنبية قد استندت إلى أسس قانونية صحيحة عند نظر النزاع. على سبيل المثال، في بعض الأنظمة القانونية، يمكن لمحكمة ما أن تكتسب الاختصاص فقط بناءً على إقامة أحد الأطراف في الدولة، بينما في النظام السعودي، يعتمد الاختصاص على صلة القضية بالمملكة أو بمواطنيها.

3- إمكانية وجود أحكام متناقضة حول الاختصاص: قد تصدر المحاكم الأجنبية أحكامًا ترى نفسها مختصة فيها، في حين أن المحاكم السعودية تَعتبر أن تلك المحكمة لم تكن تملك الصلاحية للنظر في النزاع. هذا التباين قد يؤدي إلى رفض تنفيذ الحكم الأجنبي بسبب تعارض معايير الاختصاص بين النظامين القانونيين.

4- دور الاتفاقيات الدولية في تسهيل الإثبات: ساهمت بعض الاتفاقيات الدولية الثنائية والإقليمية في تبسيط إجراءات إثبات اختصاص المحاكم الأجنبية، مثل اتفاقية الرياض للتعاون القضائي، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقيات يظل خاضعًا لتقدير المحاكم السعودية ومدى توافق الأحكام الأجنبية مع نظام المرافعات الشرعية السعودي[1].

الفرع الثاني

صعوبة التوفيق بين اختلاف النظم القانونية

يَصعُب التوفيق بين النظم القانونية للأسبابالآتية :

1- تعارض أسس الاختصاص بين القانون السعودي والقوانين الأجنبية: في حين أن النظام السعودي يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المحلية في تحديد الاختصاص، فإن بعض

[1] نظام المرافعات الشرعية السعودي، المادة (11)؛ فهد السعدي، التحكيم الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، 2015م، ص183.

الأنظمة القانونية الأجنبية قد تعتمد على مفاهيم مختلفة تمامًا، مثل الاختصاص بناءً على جنسية الأطراف، أو بناءً على مكان إبرام العقد فقط.

2- تباين معايير النظام العام بين الدول: قد يرفض النظام السعودي تنفيذ حكم أجنبي إذا تبين أنه يتعارض مع النظام العام للمملكة، في حين أن المحكمة الأجنبية قد تكون أصدرت الحكم بناءً على مبادئ قانونية معترف بها في نظامها القضائي. على سبيل المثال، في بعض الدول، يمكن تنفيذ أحكام تتعلق بتعويضات الفوائد الربوية، بينما يرفض النظام السعودي تنفيذ مثل هذه الأحكام لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية.

3- اختلاف إجراءات التقاضي بين الدول: تتبنى بعض الأنظمة القانونية إجراءات تقاضي مختلفة تمامًا عن النظام السعودي، مثل اعتماد المحاكم الأجنبية على التحكيم الإجباري أو القواعد العُرفية في بعض القضايا التجارية، وهو ما قد يؤدي إلى تعارض مع نظام المرافعات الشرعية السعودي عند محاولة تنفيذ هذه الأحكام في المملكة.

4- أثر هذا الاختلاف على تنفيذ الأحكام الأجنبية: هذا التباين في النظم القانونية يجعل من الصعب إيجاد معايير موحدة لتنفيذ الأحكام الأجنبية، مما يؤدي إلى تأخير التنفيذ أو حتى رفضه في بعض الحالات[1].

الفرع الثالث

تأثير الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية

أثرت الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية من خلال:

1- إطالة أمد التقاضي وزيادة التعقيدات الإجرائية: تمثل الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية مرحلة إضافية في إجراءات التقاضي، مما يؤدي في بعض الحالات إلى إطالة مدة تنفيذ الأحكام، خاصة إذا استلزمت الرقابة مراجعة معمقة لمعايير الاختصاص القضائي التي استندت إليها المحكمة الأجنبية.

2- تزايد حالات رفض تنفيذ الأحكام الأجنبية: نظرًا لصرامة الرقابة على معايير الاختصاص والنظام العام، يتم رفض نسبة كبيرة من الأحكام الأجنبية المقدمة للتنفيذ في المملكة، مما قد يؤثر على ثقة المستثمرين الأجانب والشركات الدولية في النظام القضائي السعودي.

---

[1]. اتفاقية الرياض للتعاون القضائي، المادة (30)؛ محمد العتيبي، التحديات القانونية في النظام القضائي السعودي، ص203.

3- تأثير الرقابة على العلاقات القانونية والتجارية الدولية: تؤثر هذه الرقابة على العلاقات التجارية بين الشركات الأجنبية ونظيرتها السعودية، حيث قد تتردد بعض الشركات في التعامل مع كيانات سعودية خوفًا من عدم القدرة على تنفيذ الأحكام القضائية في حال حدوث نزاع.

4- الحاجة إلى تطوير آليات تسهيل التنفيذ: على الرغم من أهمية الرقابة القضائية لضمان العدالة، إلا أن هنالك حاجة إلى تطوير آليات قانونية لتسريع إجراءات مراجعة الاختصاص، مثل تفعيل الاتفاقيات الدولية التي تنظم تنفيذ الأحكام القضائية بين الدول، أو إنشاء هيئات متخصصة للنظر في تنفيذ الأحكام الأجنبية[1].

وتُشكل التحديات العملية في رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية عائقًا أمام تسهيل حركة الأحكام بين الدول، حيث تتطلب هذه الرقابة إجراءات دقيقة لضمان عدالة التنفيذ وحماية السيادة القضائية للمملكة. وتتمثل أبرز هذه التحديات في إثبات اختصاص المحكمة الأجنبية، وصعوبة التوفيق بين اختلاف النظم القانونية، وتأثير الرقابة القضائية على سرعة وكفاءة تنفيذ الأحكام الأجنبية.

ورغم أن هذه الرقابة ضرورية لضمان عدم تنفيذ أحكام تتعارض مع القوانين السعودية والنظام العام، إلا أن هنالك حاجة إلى إيجاد حلول قانونية أكثر مرونة لتقليل التعقيدات المرتبطة بها، مثل تعزيز التعاون القضائي الدولي وتطوير آليات التحكيم والتسوية البديلة للنزاعات، بما يسهم في تحقيق التوازن بين حماية السيادة القضائية وضمان سرعة تنفيذ الأحكام الأجنبية العادلة.

المبحث الثالث

مدى توافق رقابة الاختصاص القضائي مع الاتفاقيات الدولية

يهدف هذا المبحث إلى دراسة مدى توافق رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية مع المعايير الدولية، من خلال تسليط الضوء على موقف القانون السعودي من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومدى التزامه بها، وتأثير هذه الاتفاقيات على القضاء السعودي.

وسيتناول هذا المبحث المطالبالآتية :

المطلب الأول

موقف القانون السعودي من الاتفاقيات الدولية

وسيتم تناول ذلك في الفروع الآتية :

[1] نظام التنفيذ السعودي، المادة (11)؛ تقرير وزارة العدل السعودية حول تنفيذ الأحكام الأجنبية، ص223.

الفرع الأول

دراسة بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنفيذ الأحكام الأجنبية

يمكن دراسة بعض الاتفاقيات الدولية ومنها:

1- اتفاقية نيويورك لعام 1958، الخاصة بالتحكيم: تُعد اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (1958)، إحدى أهم الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، حيث تهدف إلى تسهيل تنفيذ الأحكام التحكيمية الصادرة في دولة ما داخل الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية. وتُلزم الاتفاقية الدول الأعضاء، ومن بينها السعودية، بالاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها، ما لم تكن مخالفة للنظام العام أو قد صدرت عن هيئة غير مختصة وفقًا للقانون الوطني للدولة المنفذة.

مدى توافقها مع القانون السعودي: رغم انضمام السعودية إلى الاتفاقية عام 1994، إلا أن تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية يخضع لرقابة المحاكم السعودية التي تتأكد من اختصاص هيئة التحكيم وصحة الإجراءات، ومدى توافق الحكم مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام.

2- اتفاقية الرياض للتعاون القضائي (1983م): تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون القضائي بين الدول العربية في عدة مجالات، من بينها تنفيذ الأحكام الأجنبية. وتلتزم الدول الموقعة، بما فيها السعودية، بتنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم الدول الأخرى بشرط أن تكون المحاكم التي أصدرت الحكم مختصة وفقًا للقانون الوطني للدولة المطلوب تنفيذ الحكم فيها.

مدى توافقها مع القانون السعودي: تتماشى هذه الاتفاقية مع القواعد السعودية، حيث إنها تشترط عدم تعارض الحكم الأجنبي مع النظام العام السعودي، وهو ما يتوافق مع النهج الذي تتبعه المحاكم السعودية في رقابة الاختصاص القضائي للأحكام الأجنبية.

3- اتفاقيات دولية وإقليمية أخرى: إلى جانب الاتفاقيتين السابقتين، هنالك العديد من الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها السعودية مع بعض الدول لتنظيم تنفيذ الأحكام القضائية، مثل الاتفاقيات المبرمة مع دول مجلس التعاون الخليجي، والاتفاقيات القضائية الموقعة مع بعض الدول الإسلامية والأوروبية[1].

الفرع الثاني

مدى التزام السعودية بالاتفاقيات الدولية

من خلال هذا الفرع يمكن بيان مدى التزام المملكة العربية السعودية بالاتفاقيات الدولية وذلك وفقا لآتي :

[1]. اتفاقية نيويورك 1958، المادة (5)؛ اتفاقية الرياض 1983، المادة (30)؛ فهد السعدي، التعاون القضائي الدولي في القضايا الجنائية، 2016م، ص155.

1- موقف النظام السعودي من الاتفاقيات الدولية: يَعتبر النظام السعودي أن الاتفاقيات الدولية التي تصادق عليها المملكة تتمتع بقوة القانون، بشرط ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وينص نظام الحكم الأساسي في السعودية (المادة 70) على أن المعاهدات الدولية تصبح جزءًا من النظام القانوني بعد المصادقة عليها وفقًا للإجراءات الرسمية.

2- التحديات التي تواجه تنفيذ الأحكام الأجنبية: رغم توقيع السعودية على العديد من الاتفاقيات الدولية، إلا أن هنالك تحديات تواجه تنفيذ الأحكام الأجنبية، أبرزها:

أ- اشتراط عدم تعارض الحكم مع النظام العام: حيث ترفض المحاكم السعودية تنفيذ أي حكم يتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل الأحكام التي تتضمن فوائد ربوية أو عقوبات غير شرعية.

ب- التدقيق في اختصاص المحكمة الأجنبية: حيث تتطلب المحاكم السعودية التأكد من أن المحكمة الأجنبية كانت مختصة بنظر النزاع وفقًا للمعايير المقبولة في النظام السعودي.

ج- إجراءات تنفيذ معقدة: حيث تمر الأحكام الأجنبية بعدة مراحل قبل قبول تنفيذها، بما في ذلك مراجعة ديوان المظالم والمحاكم المختصة.

3- تأثير الالتزام بالاتفاقيات على تنفيذ الأحكام: رغم التحديات، إلا أن السعودية أظهرت تحسنًا ملحوظًا في التزامها بتنفيذ الاتفاقيات الدولية من خلال:

أ- إنشاء مركز التحكيم التجاري السعودي لتسهيل تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية.

ب- تعديل بعض الأنظمة، مثل نظام التحكيم السعودي الجديد (2012)، الذي يتيح تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية بشكل أكثر كفاءة.

ج- تعزيز التعاون القضائي مع الدول الأخرى من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية[1].

الفرع الثالث

أثر الاتفاقيات الدولية على القضاء السعودي

أحدثت الاتفاقيات الدولية بعض الآثار وهي:

1- تطوير الإجراءات القضائية: ساهمت الاتفاقيات الدولية في تحديث وتطوير الإجراءات القضائية السعودية، حيث أصبحت المحاكم أكثر وعيًا بالمعايير الدولية المتعلقة بتنفيذ الأحكام الأجنبية.

[1]. النظام الأساسي للحكم السعودي، المادة (70)؛ تقرير وزارة العدل حول تنفيذ الاتفاقيات الدولية، ص185؛ عبد الله القحطاني، آليات تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي، 2021م، ص195.

كما ساعدت هذه الاتفاقيات في تسريع إجراءات تنفيذ بعض الأحكام الأجنبية، خاصة في المسائل التجارية والاستثمارية.

2- تعزيز الثقة الدولية في النظام القضائي السعودي: أدى التزام السعودية ببعض الاتفاقيات الدولية إلى تعزيز ثقة الشركات الأجنبية والمستثمرين في القضاء السعودي، مما انعكس إيجابيًا على بيئة الاستثمار في المملكة.

3- الحد من النزاعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام: بفضل وجود إطار قانوني واضح لتنفيذ الأحكام الأجنبية، أصبح بالإمكان الحد من النزاعات القانونية بين الأطراف الدولية، حيث أصبحت المحاكم تعتمد على المعايير المتفق عليها في الاتفاقيات الدولية عند نظر طلبات التنفيذ.

4- التحديات المستقبلية: رغم هذه التطورات، ما تزال هنالك بعض العقبات التي تواجه القضاء السعودي في تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقًا للاتفاقيات الدولية، مثل:

أ- الحاجة إلى تطوير آليات تسهيل تنفيذ الأحكام بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

ب- ضرورة تعزيز التعاون القضائي الدولي لضمان تنفيذ الأحكام بمرونة أكبر[1].

ويُظهر النظام السعودي مرونة قانونية مشروطة في تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقًا للاتفاقيات الدولية التي وقعتها المملكة، مع الاحتفاظ برقابة صارمة على الاختصاص القضائي لمنع تنفيذ أي حكم يتعارض مع النظام العام أو أحكام الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من وجود بعض العقبات، فإن القضاء السعودي مستمر في تطوير آلياته لضمان التوافق مع المعايير الدولية، مما يسهم في تعزيز التعاون القضائي بين السعودية وبقية دول العالم.

المطلب الثاني

مقارنة بين القانون السعودي وبعض الأنظمة القانونية الأخرى

تتعدد الأنظمة القانونية في مختلف دول العالم، ولكل منها خصائصه التي تتأثر بتاريخ الدولة وثقافتها القانونية، سواء كانت هذه الأنظمة تعتمد على الشريعة الإسلامية كما في المملكة العربية السعودية، أو تستند إلى القانون المدني كما في دول أخرى مثل فرنسا ومصر، أو تكون تحت تأثير القانون العام كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا المطلب، سيتم إجراء مقارنة بين القانون السعودي وبعض الأنظمة القانونية الأخرى، وهي:

النظام القانوني الفرنسي: الذي يعتمد على القانون المدني.

[1]. تقرير وزارة العدل حول التحكيم الدولي، ص205؛ على البليهي، الالتزامات الدولية للقضاء السعودي، ص215.

النظام القانوني المصري: الذي يتبع في غالبه القانون المدني أيضًا مع بعض التأثيرات الإسلامية.

النظام القانوني الأمريكي: الذي يعتمد بشكل رئيسي على القانون العام أو النظام القضائي الإنجليزي.

وسنسعى في هذه المقارنة إلى فهم كيفية معالجة كل نظام لقضية تنفيذ الأحكام الأجنبية، وكيفية تطابق أو اختلاف الأنظمة القانونية في التعامل مع رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ هذه الأحكام. سيتم تحليل هذه الأنظمة من خلال مقارنة عدة محاور رئيسية:

1- أسس تنفيذ الأحكام الأجنبية في كل من هذه الأنظمة.

2- معايير الاختصاص القضائي ومدى توافقها مع نظام التنفيذ السعودي.

3- التأثيرات الثقافية والقانونية على تنفيذ الأحكام الأجنبية.

الفرع الأول

مقارنة مع النظام القانوني الفرنسي

1- أُسس تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام الفرنسي: في النظام القانوني الفرنسي، تُعتبر الاختصاصات القضائية الدولية وتنفيذ الأحكام الأجنبية جزءًا من القانون الدولي الخاص. تقوم فرنسا بتطبيق مبدأ الاعتراف والتنفيذ للأحكام الأجنبية، لكن ذلك مشروط بعدم تعارض الحكم مع النظام العام الفرنسي.

الاختصاص القضائي في فرنسا: يطبق النظام الفرنسي معايير دقيقة لتحديد الاختصاص القضائي. فإذا كانت القضية تتعلق بأطراف أجنبية أو متعلقة بمصالح دولية، فإن المحكمة الفرنسية قد تقبل الأحكام الأجنبية، بشرط أن تكون المحكمة الأجنبية قد اكتسبت اختصاصًا دوليًا وفقًا للقانون الفرنسي.

المقارنة مع القانون السعودي: في القانون السعودي، الاختصاص القضائي أمر حساس جدًا، إذ ترفض المحاكم السعودية تنفيذ الأحكام الأجنبية إذا تعارضت مع أحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام في المملكة. بينما في فرنسا، التركيز الأكبر يكون على مبدأ النظام العام الدولي فقط.

2- مدى توافق الرقابة القضائية بين النظامين: في النظام الفرنسي، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية تتعلق بالتحقق من عدم تعارض الحكم مع النظام العام الفرنسي. وبالمقارنة، فإن السعودية تتسم بـ رقابة أوسع حيث تتحقق المحاكم من اختصاص المحكمة الأجنبية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والنظام السعودي[1].

[1] قانون المرافعات الفرنسي، المادة (1317؛ 18)- سيرج بوجو، تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون الفرنسي، 2018م.، ص145.

الفرع الثاني

مقارنة مع النظام القانوني المصري

1- أُسس تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام المصري: النظام المصري يعتمد على القانون المدني مع بعض التأثيرات الإسلامية في النظام القضائي. تتعامل المحاكم المصرية مع الأحكام الأجنبية وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل، وهو ما يعني أنه لا يمكن تنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر إلا إذا كانت الدولة التي أصدرت الحكم تسمح بتنفيذ الأحكام المصرية على أراضيها.

الاختصاص القضائي في مصر: في مصر، الاختصاص القضائي يتم تحديده بناءً على مبادئ الإقليمية والشخصية، بمعنى أن المحكمة المصرية تختص فقط بالنظر في القضايا التي لها صلة مباشرة بالوطن المصري أو أطرافها.

المقارنة مع القانون السعودي: على الرغم من تشابه مبدأ المعاملة بالمثل بين السعودية ومصر، إلا أن السعودية تأخذ في اعتبارها النظام العام الإسلامي، بينما يعتمد النظام المصري بشكل أكبر على الاعتبارات المدنية دون الدخول في قيود الشريعة الإسلامية.

2- مدى توافق الرقابة القضائية بين النظامين: تتمثل الرقابة القضائية في النظام المصري في التأكد من موافقة الحكم الأجنبي للنظام العام المصري. أما في السعودية، فترتكز الرقابة على موافقة الحكم الأجنبي لأحكام الشريعة[1].

الفرع الثالث

مقارنة مع النظام القانوني الأمريكي

1- أُسس تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام الأمريكي: النظام الأمريكي يعتمد على القانون العام، ويعتبر تنفيذ الأحكام الأجنبية أمرًا ميسرًا ضمن ضوابط معينة. يعتمد تطبيق تنفيذ الأحكام الأجنبية في الولايات المتحدة على الاتفاقيات الدولية والمبادئ الدولية. يمكن تنفيذ الأحكام الأجنبية في الولايات المتحدة، إذا كانت تتفق مع مبدأ الاعتراف والامتثال لمعايير النظام القانوني الأمريكي.

الاختصاص القضائي في أمريكا: في الولايات المتحدة، الاختصاص القضائي يُحدّد من خلال معايير الإقليمية أو القدرة على التأثير على الأطراف في القضية. لكن، في حالة وجود حكم أجنبي، يمكن لمحاكم الولايات المتحدة أن تقوم بتنفيذه ما دام الحكم يتماشى مع مبادئ العدالة الأمريكية.

[1]. قانون المرافعات المصري، المادة (273)؛ محمد عبد الغني، تنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر، 2017م، ص165.

المقارنة مع القانون السعودي: في السعودية، يُعتبر الاختصاص القضائي الدولي أمرًا ذا طابع خاص حيث تعتمد المحاكم على النظام العام والشريعة الإسلامية في تحديد صلاحية المحكمة الأجنبية. وعلى النقيض، في النظام الأمريكي، التسهيلات القانونية أكثر مرونة من الناحية الإجرائية.

2- مدى توافق الرقابة القضائية بين النظامين: في النظام الأمريكي، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية تركز بشكل أساسي على ما إذا كان الحكم يخالف النظام العام الأمريكي. أما في السعودية، فتتسم الرقابة بعدم التهاون في فرض الشروط المتعلقة بالشريعة الإسلامية والنظام العام السعودي[1].

وتُظهر المقارنة بين النظام القانوني السعودي والأنظمة القانونية الأخرى (الفرنسي، المصري، الأمريكي) أن السعودية تتبنى نهجًا خاصًا عند تنفيذ الأحكام الأجنبية، يرتكز أساسًا على الرقابة الشديدة على الاختصاص القضائي وضمان توافق الأحكام مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام للمملكة. بينما تركز الأنظمة القانونية الأخرى على النظام العام المدني أو الدولي في تنفيذ الأحكام، ما يجعل الرقابة القضائية السعودية أكثر تقييدًا بالمقارنة مع الدول الأخرى.

المطلب الثالث

مقترحات لتطوير رقابة الاختصاص القضائي في السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية تطورات كبيرة في مجال التعاون القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، إلا أن الرقابة على الاختصاص القضائي في هذا السياق ما تزال تواجه بعض التحديات، خاصة في ضوء الخصوصية الدينية والقانونية التي تميز النظام السعودي. تقتصر رقابة الاختصاص القضائي في السعودية على ضمان أن الأحكام الصادرة من المحاكم الأجنبية تتوافق مع الشريعة الإسلامية والنظام العام السعودي، وهو ما قد يحد من قدرة النظام القضائي السعودي على التعامل بمرونة مع الأحكام الأجنبية، خصوصًا في قضايا التجارة والاستثمار.

وعليه، فإن هنالك حاجة ملحة لتطوير رقابة الاختصاص القضائي بما يتماشى مع التطورات العالمية والتحديات القانونية المعاصرة. ومن هنا، ستتطرق هذه الفقرة إلى بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين فعالية رقابة الاختصاص القضائي في السعودية. هذه المقترحات يمكن تناولها في الفروعالآتية :

---

[1]. قانون الإجراءات المدنية الأمريكي، المادة 28 U.S.C. § 1782; أحمد البدر، تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام الأمريكي، ص180.

الفرع الأول

تعزيز التعاون القضائي الدولي

1- أهمية التعاون الدولي في تطوير الرقابة القضائية: يُعد التعاون القضائي الدولي عنصرًا أساسيًا في تعزيز فعالية تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام القضائي السعودي. من خلال التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، يمكن للمملكة أن تسهم في توحيد المعايير القانونية المتبعة في تنفيذ الأحكام، مما يساعد على تحسين المرونة والشفافية في الإجراءات القانونية.

2- آليات تعزيز التعاون: هنالك العديد من الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون القضائي الدولي بين السعودية ودول أخرى:

أ- توسيع اتفاقيات التعاون القضائي: ينبغي على السعودية التوسع في توقيع المزيد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية لتنفيذ الأحكام الأجنبية، خصوصًا مع الدول ذات العلاقات الاقتصادية والتجارية الحيوية.

ب- الانضمام إلى اتفاقيات دولية إضافية: يجب أن تدرس المملكة الانضمام إلى اتفاقيات دولية متقدمة مثل اتفاقية تنفيذ الأحكام في قضايا الأسرة أو الاتفاقيات الخاصة بالتحكيم الدولي، لتوسيع نطاق التعاون وتنفيذ الأحكام الأجنبية.

ج- مراكز التعاون القضائي: يمكن للسعودية إنشاء مراكز تعاون قضائي دولي لتسريع إجراءات تنفيذ الأحكام الأجنبية، مع التركيز على حل النزاعات بما يتماشى مع المعايير الدولية[1].

الفرع الثاني

تطوير التشريعات الوطنية لضمان مرونة التنفيذ

1- الحاجة إلى تحديث التشريعات الوطنية: تشكل التشريعات الوطنية في السعودية الإطار الأساسي لتنفيذ الأحكام الأجنبية. ورغم أن القوانين الحالية قد حققت بعض التقدم في هذا المجال، إلا أن هنالك حاجة لتطوير بعض الجوانب لضمان مرونة أكبر في تنفيذ الأحكام الأجنبية بما لا يتعارض مع النظام العام السعودي أو الشريعة الإسلامية.

2- تطوير نظام الرقابة على الاختصاص القضائي: يمكن تحسين نظام الرقابة على الاختصاص القضائي من خلال:

[1]. فهد السعدي، تعزيز التعاون القضائي الدولي: تطوراته وآفاقه في المملكة العربية السعودية، ص120.

أ- توسيع نطاق الرقابة: بدلاً من الاقتصار على الرقابة التقليدية على الاختصاص، يمكن أن تشمل الرقابة على العدالة الإجرائية، أي التحقق من أن المحاكم الأجنبية قد اتبعت القواعد القانونية الصحيحة.

ب- مرونة أكبر في تطبيق معيار النظام العام: يمكن تعديل القوانين لتسمح بتنفيذ الأحكام الأجنبية في مجالات محددة (مثل التجارة) التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، مما يتيح مرونة أكبر في تنفيذ الأحكام.

ج- إدخال مفهوم التنفيذ المؤقت للأحكام الأجنبية: يمكن السماح بتنفيذ مؤقت للأحكام الأجنبية حتى يتم التحقق من الامتثال الكامل للمبادئ القانونية السعودية.

3- معالجة إشكاليات القوانين المتعارضة: يجب على المملكة تطوير قوانين تحكيمية مرنة تتماشى مع المعايير الدولية التي لا تعارض الشرع، وتتمكن من تسوية النزاعات بين الأطراف في قضايا أحكام التحكيم الأجنبية[1].

الفرع الثالث

اقتراح آليات جديدة للرقابة القضائية

1- إنشاء لجان مختصة لتقييم الاختصاص القضائي: يمكن أن تسهم اللجان القضائية المختصة في تطوير الرقابة القضائية على الأحكام الأجنبية، حيث تقوم هذه اللجان بتقييم اختصاص المحاكم الأجنبية في القضايا المعروضة أمام المحاكم السعودية، بالإضافة إلى ضمان أن التنفيذ لا يتعارض مع المبادئ الأساسية للشريعة.

اللجان المتخصصة يمكن أن تكون ذات طابع تقني، تتعاون مع الهيئات القضائية الدولية لتقديم استشارات قانونية حول صحة الاختصاص القضائي.

2- توظيف التكنولوجيا الحديثة: من المقترحات المهمة استخدام التكنولوجيا في تسريع الإجراءات القضائية وتقديم حلول فعالة في تقييم اختصاص المحكمة الأجنبية. حيث يمكن تطوير نظام إلكتروني لتبادل المعلومات بين المحاكم المحلية والأجنبية، مما يساهم في تقليص فترة النظر في طلبات تنفيذ الأحكام.

إطلاق منصة إلكترونية لتبادل البيانات بين الدول بشأن الأحكام القضائية يمكن أن يساعد في التحقق من الاختصاص القضائي بشكل أسرع وأكثر دقة.

[1]. فهد السعدي، تطوير التشريعات السعودية في ظل العولمة القانونية، ص135.

3- وضع معايير قانونية موحدة: من المهم وضع معايير قانونية موحدة لرقابة الاختصاص القضائي تكون مقبولة دوليًا، بحيث تسهم هذه المعايير في ضمان أن الأحكام الأجنبية المنفذة تتماشى مع المعايير الدولية، مع مراعاة الخصوصية الدينية والقانونية في السعودية[1].

ويتطلب تطوير رقابة الاختصاص القضائي في السعودية تنفيذ استراتيجيات متكاملة تشمل تعزيز التعاون القضائي الدولي، تحديث التشريعات الوطنية بما يضمن مرونة أكبر في تنفيذ الأحكام الأجنبية، بالإضافة إلى اعتماد آليات جديدة للتحقق من الاختصاص القضائي. إن هذه المقترحات ستسهم في تحقيق توازن بين حماية النظام العام السعودي وضمان تنفيذ الأحكام الأجنبية بما يتوافق مع الاحتياجات العالمية، وهو ما يعزز مكانة المملكة القضائية ويزيد من ثقة المجتمع الدولي في القضاء السعودي[2].

الخاتمة

في هذا البحث، تم تناول رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام القانوني السعودي، وذلك من خلال دراسة شاملة تتضمن مفهوم تنفيذ الأحكام الأجنبية، الأسس القانونية التي تحكمها، ورقابة الاختصاص القضائي التي تضمن عدم تعارض الأحكام الأجنبية مع النظام العام السعودي والشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض التحديات العملية التي يواجهها النظام القضائي السعودي في هذا الصدد، ومقارنة القانون السعودي بأنظمة قانونية أخرى، فضلاً عن تقديم بعض المقترحات لتطوير هذه الرقابة.

من خلال هذا التحليل، تبين أن رقابة الاختصاص القضائي في السعودية تُعد خطوة ضرورية لضمان العدالة في تنفيذ الأحكام الأجنبية، إلا أن هنالك بعض التحديات التي قد تؤثر في المرونة القضائية في تنفيذ الأحكام الأجنبية. كما أن التعاون القضائي الدولي وتطوير التشريعات الوطنية يظل جزءاً أساسياً من تعزيز فعالية هذه الرقابة. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: النتائج

1. أهمية رقابة الاختصاص القضائي: تُعتبر رقابة الاختصاص القضائي في السعودية أساسًا لضمان عدم تعارض الأحكام الأجنبية مع النظام العام السعودي والشريعة الإسلامية.

[1]. على البليهي، آليات جديدة للرقابة القضائية في السعودية، ص175.

[2]. تقرير وزارة العدل السعودية حول تطوير الرقابة القضائية، ص195.

2. التحديات في التنفيذ: يواجه النظام القضائي السعودي تحديات قانونية وتقنية في تطبيق الأحكام الأجنبية، خاصة في ظل الاختلافات الثقافية والقانونية بين الأنظمة.
3. دور التعاون الدولي: التعاون القضائي الدولي له دور كبير في تعزيز تنفيذ الأحكام الأجنبية، ولكن التنسيق بين المحاكم الدولية والمحلية في السعودية يحتاج إلى المزيد من التطوير.
4. الرقابة القضائية في الأنظمة القانونية الأخرى: الأنظمة القانونية الأخرى، مثل فرنسا ومصر وأمريكا، تعتمد على مبادئ مرنة في تنفيذ الأحكام الأجنبية مقارنةً بالقوانين السعودية التي تركز على الخصوصية الدينية والنظام العام.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز التعاون القضائي الدولي: من المهم أن تواصل السعودية تعزيز التعاون مع الدول الأخرى من خلال توقيع اتفاقيات تنفيذ الأحكام بشكل يسمح بتسهيل تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة، خاصة مع دول ذات علاقات تجارية قوية.
2. تطوير التشريعات الوطنية: يجب تحديث التشريعات الوطنية لضمان مرونة أكبر في تنفيذ الأحكام الأجنبية، مع الحفاظ على الالتزام بالشريعة الإسلامية والنظام العام السعودي.
3. إنشاء لجان مختصة لتقييم الاختصاص القضائي: يوصى بإنشاء لجان قضائية متخصصة لتقييم الاختصاص القضائي للأحكام الأجنبية وفقًا للمعايير السعودية والشريعة الإسلامية، لضمان تسريع الإجراءات وتقليل المخاطر القانونية.
4. اعتماد تكنولوجيا متطورة في الرقابة القضائية: يمكن للسعودية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتسهيل عملية التحقق من الاختصاص القضائي وتسريع تنفيذ الأحكام الأجنبية، وذلك من خلال أنظمة إلكترونية متكاملة تربط بين المحاكم المحلية والدولية.
5. زيادة الوعي القانوني والتدريب القضائي: من المهم توفير برامج تدريبية للقضاة والمحامين لتعريفهم بآليات تنفيذ الأحكام الأجنبية وكيفية التعامل مع رقابة الاختصاص القضائي بشكل يتماشى مع القوانين الدولية والشرعية الإسلامية.

وفي الختام، إن تطوير رقابة الاختصاص القضائي عند تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية يُعد خطوة حيوية نحو تعزيز العدالة القضائية وضمان التوازن بين النظام العام السعودي والالتزامات الدولية. من خلال تطبيق هذه التوصيات، يمكن أن تُحقق المملكة تقدمًا كبيرًا في تعزيز فعاليتها القضائية وضمان تنفيذ الأحكام الأجنبية بما يتماشى مع متطلبات العصر الحديث.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

قائمة المصادر والمراجع:

1. النظام الأساسي للحكم السعودي.
2. نظام التحكيم السعودي.
3. نظام التنفيذ السعودي.
4. نظام التنفيذ السعودي.
5. نظام التنفيذ السعودي.
6. نظام التنفيذ السعودي.
7. نظام التنفيذ السعودي.
8. نظام المرافعات الشرعية السعودي.
9. نظام المرافعات الشرعية السعودي.
10. نظام المرافعات الشرعية السعودي.
11. وزارة العدل السعودية، الاتفاقيات الثنائية للتعاون القضائي، 2023م.
12. اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، جامعة الدول العربية، 1983م.
13. اتفاقية نيويورك 1958م.
14. أحمد البدر، تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام الأمريكي.
15. أمين رجا رشيد دواس، تنازع القوانين في فلسطين، ط1، دار الشروق، عمان، 2001م.
16. تقرير وزارة العدل السعودية حول تطوير الرقابة القضائية.
17. تقرير وزارة العدل السعودية حول تنفيذ الأحكام الأجنبية.
18. تقرير وزارة العدل حول التحكيم الدولي.
19. تقرير وزارة العدل حول تنفيذ الاتفاقيات الدولية.
20. حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص المبادئ العامة والحلول الوضعية في القانون الأردني: دراسة مقارنة، ط2، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997م.
21. حسين مشافي، الميسر في قواعد وتنازع الاختصاص في القانون الدولي الخاص.

22. سليمان بن ناصر العجاجي، اختصاص القضاء السعودي في تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي، قضاء المعرفة القانوني.
23. سيرج بوجو، تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون الفرنسي، 2018م.
24. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998م.
25. عبد العزيز السعد، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، دار الفكر العربي، 2019م.
26. عبد الله السعد، تنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية: تحديات وحلول.
27. عبد الله العمر، تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقًا لنظام المرافعات الشرعية السعودي، دار النهضة، 2020م.
28. عبد الله القحطاني، آليات تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون السعودي، 2021م.
29. عبد الله الناصر، التحديات القانونية في الاعتراف بالأحكام الأجنبية، دار المطبوعات القانونية، 2022م.
30. على البليهي، الالتزامات الدولية للقضاء السعودي.
31. على البليهي، الرقابة القضائية على تنفيذ الأحكام الأجنبية في النظام السعودي، 2019م.
32. على البليهي، آليات جديدة للرقابة القضائية في السعودية.
33. فايز خالد موسى الصغير، تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث القانونية والفقهية، دمنهور، مج35، عدد40، 2023م.
34. فهد السعدي، التحكيم الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية في السعودية، 2015م.
35. فهد السعدي، التعاون القضائي الدولي في القضايا الجنائية، 2016م.
36. فهد السعدي، تطوير التشريعات السعودية في ظل العولمة القانونية.
37. فهد السعدي، تعزيز التعاون القضائي الدولي: تطوراته وآفاقه في المملكة العربية السعودية.
38. قانون الإجراءات المدنية الأمريكي. ;U.S.C. § 1782
39. قانون المرافعات الفرنسي.
40. قانون المرافعات المصري.
41. لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).
42. محمد العتيبي، التحديات القانونية في النظام القضائي السعودي.

43. محمد العتيبي، القضاء السعودي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، دار الجامعة الجديدة، 2021م.
44. محمد عبد الغني، تنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر، 2017م.
45. محمد عفيفي، التنفيذ الجبري للأحكام الأجنبية في القانون السعودي.
46. مرام ناصر سلامة، تنفيذ الأحكام القضائية وقرارات التحكيم الأجنبية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
47. مها عبد العزيز المطلق، مبدأ المعاملة بالمثل في تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية في ضوء أحكام القضاء السعودي)، المجلة القانونية، المجلد20، عدد4.